ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

ما بعد كورونا ...

تغييرات محتملة وتجارب مستفادة

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

MAY 2020
العدد الثاني

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

ما بعد «كورونا».. تغييرات محتملة وتجارب مستفادة

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

د. خالد حنفي
تحرير

المستشارون والخبراء

(بترتيب الإصدار)

د.محمد كمال
د.دلال محمود
د.جمال عبد الجواد
د.محمد مجاهد الزيات
د.نهى بكر
د.رغدة البهي

الفريق البحثي

أحمد السيد
آلاء نصار
آيه عبد العزيز
بلال منظور

د.عمر الحسيني
د.محمد شادي
مصطفى عبداللاه
الإخراج الفني
أحمد حسني

مها علام
نرمين سعيد
نسرين الصباحي
نوران عوضين

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
www.ecsstudies.com
/ecsstudies

المحتويات

الافتتاحية: ما بعد الوباء.. الاستعداد للعودة للحياة الطبيعية 5

قضايا دولية 6

- كيف يفكر «جو بايدن» في الشرق الأوسط ومصر؟ 7
- تجارب دولية للعودة للحياة الطبيعية بعد أزمة كورونا 11
- جدل حول إدارة منظمة الصحة العالمية لأزمة كورونا 15

قضايا الأمن والدفاع 20

- دلالات تصاعد المعارك العسكرية في الصراع الليبي 21
- الذكاء الاصطناعي وكورونا بين تجربتي الصين ومصر 25
- التداعيات الداخلية والخارجية لأزمة كورونا في إيران 29

قضايا السياسات العامة 34

- كورونا والصناعات الصحية.. فرص مصرية واعدة 35
- رهانات تعافي السياحة المصرية من أزمة «كورونا» 40
- لماذا نجحت تجربة كوبا في إصلاح القطاع الصحي؟ 43

قضايا نوعية 48

- حدود تأثير تراجع سعر النفط على الاقتصاد المصري 49
- سياسات الدول لمواجهة تهديدات نقص «الأمن الغذائي» 51
- هل تؤخر «كورونا» خطط التنمية المستدامة بالعالم ومصر؟ 54

كيف يفكر العالم؟ 58

- «استخبارات الأوبئة».. المهام الأربع لحروب الظل 59
- مقاربات عالمية ومصرية لخطر الأوبئة بالعشوائيات 62
- الفيسبوك والحكومات.. شركاء في مواجهة كورونا 65

بيانات وإحصائيات 68

- كورونا تضرب السياحة حول العالم 69

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (1) - العدد (2) - 1 مايو 2020

ما بعد الوباء.. الاستعداد للعودة للحياة الطبيعية

«تقديرات مصرية» تدخل عددها الثاني وقد بلغت أزمة كورونا أو (كوفيد-١٩) ذروتها في العديد من دول العالم، ومن ثم أخذت في إعداد العدة لمرحلة ما بعد الوباء والعودة إلى الحياة «الطبيعية». ولكن دول العالم ليست متطابقة من حيث مراحل العدوى ما بين النقطة «صفر» التي تم عندها اكتشاف أول المصابين بالمرض، ونقطة الذروة التي يتوافق كثيرٌ من الخبراء على أنها اللحظة التي عندها يبدأ منحنى صعود وانتشار الفيروس في التباطؤ والانحسار. ولذا، فإنه ليس من المتصور أن يخرج كل العالم بسرعة، أو خلال الشهور القليلة المقبلة، من الجائحة؛ وإنما سوف تظل الذروة تمثل نقطة محورية في إدارة السياسات الداخلية والخارجية للدول.

والمرجّح أن دول العالم المختلفة، بما فيها مصر، كل حسب ظروفها الخاصة؛ سوف تتلمس طريقها للانتقال من الحالة الاستثنائية للأزمة إلى استعادة دورات الإنتاج والتطور والحياة المعتادة بعد أن تكون الأزمة قد تركت آثارها وندوبها وبصماتها على برامج وأولويات المجتمعات لكي نصل في النهاية إلى ما يُسمى «العادي الجديد» أو **The New Normal**. ولن يكون بعيدًا عن هذا السعي ترقب التغييرات الكونية في التعامل مع آثار الأزمة والمتغيرات التكنولوجية المصاحبة لها، وتوازنات القوى، وقدرات الدول على التأثير وبث النفوذ.

هذه الحالة المفصلية عند ذروة الوباء في العديد من الدول، تخلق طرقًا واختيارات طرحها قسم القضايا الدولية بفحص تجارب الدول المختلفة، وقسم قضايا الأمن والدفاع في تتبع استخدام «الذكاء الاصطناعي» في التجربتين الصينية والمصرية، وقضايا السياسات العامة في تتبع الفرص الواعدة المصرية في المجال الصحي، وإمكانيات تعافي السياحة المصرية في أعقاب الأزمة، والاستفادة من «تجربة كوبا» في إصلاح القطاع الصحي.

وفي «قضايا منوعة»، نجد اهتمامًا منصبًّا على تأثير «الكورونا» على خطط التنمية المستدامة في العالم ومصر. ولكن حالة العالم لا تتوقف فقط على (كوفيد-١٩) مهما كانت مركزيتها وخطورتها؛ فمسيرة الانتخابات الأمريكية الهامة لم تتوقف، وإنما باتت آخذة في تحديد المنافسة بين الرئيس «ترامب» ممثلًا للجمهوريين، ونائب الرئيس السابق «جو بايدن» ممثلًا للديمقراطيين. هذا العدد يلقي الضوء على هذا الأخير ومواقفه الداخلية والخارجية من العالم والشرق الأوسط ومصر. وعلى المنوال نفسه كان التعرف على تأثير تراجع سعر النفط على الاقتصاد المصري، والتعرف على سياسات الدول لمواجهة تهديدات نقص «الأمن الغذائي». فمن مصر تبدأ «تقديرات مصرية» وإليها تنتهي.

قضايا دولية

1 كيف يفكر «جو بايدن» في الشرق الأوسط ومصر؟

2 تجارب دولية للعودة للحياة الطبيعية بعد أزمة كورونا

3 جدل حول إدارة منظمة الصحة العالمية لأزمة كورونا

1 كيف يفكر «جو بايدن» في الشرق الأوسط ومصر؟

انسحب السيناتور «بيرني ساندرز» مؤخرًا من سباق الترشح داخل الحزب الديمقراطي الأمريكي لانتخابات الرئاسة القادمة، وبالتالي أصبح نائب الرئيس السابق «جو بايدن» هو المرشح المتوقع للحزب الديمقراطي، وسيتم إعلان ذلك بشكل رسمي في المؤتمر العام للحزب الذي سيعقد في أغسطس القادم كي يواجه الرئيس الحالي ومرشح الحزب الجمهوري «دونالد ترامب» في انتخابات الرئاسة في نوفمبر المقبل. فما هي أبرز رؤى وأفكار «بايدن» في مجال السياسة الخارجية، خاصة إزاء الشرق الأوسط ومصر؟.

رؤى «بايدن» للعالم

- يملك خبرة دبلوماسية واسعة، حيث كان «بايدن» نائبًا للرئيس السابق «باراك أوباما» على مدار فترتين، كما لعب دورًا في عددٍ من الملفات (مثل: أفغانستان، والعراق، والنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، وأوكرانيا، وغيرها) بصفته كان سيناتورًا بمجلس الشيوخ بين عامي ١٩٧٣ و٢٠٠٩، بخلاف عضويته بلجنة العلاقات الخارجية لقرابة ثلاثة عقود.

- ينتقد سياسة «ترامب» القائمة على الانسحاب من المعاهدات والتحالفات الدولية، انطلاقًا من أن واشنطن لا تستطيع التعامل مع التحديات دون علاقات وثيقة مع حلفائها وتعاون المؤسسات الدولية. وأكد «بايدن» أنه سيجعل الدبلوماسية الأداة الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية، واعدًا بإعادة الالتزام بالتحالفات وإعادة الدخول في الاتفاقات، بما في ذلك استعادة الدعم الأمريكي لحلف الناتو، وإعادة الانضمام إلى اتفاقية باريس للمناخ، وكذا تعزيز التقارب مع الحلفاء.

- يحذر من تصاعد التيارات الشعبوية والقومية في جميع أنحاء العالم، ويجادل بأن تراجع الولايات المتحدة عن القيادة العالمية يعني توسع دور «القوى الاستبدادية»، كما تعهد بإعادة تنشيط دور الولايات المتحدة في المحيط الهادئ من خلال زيادة الوجود البحري الأمريكي في آسيا والمحيط الهادئ، وتعميق العلاقات مع دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية من أجل محاصرة بكين.

- يعتقد أن تجربته في منصب نائب الرئيس تمنحه رؤية فريدة في التعامل مع القيادة الصينية. فبصفته كان سيناتورًا، دعم «بايدن» انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية ٢٠٠١، بطريقة سمحت لها بعلاقات تجارية طبيعية دائمة مع الولايات المتحدة. وبصفته أيضًا نائبًا للرئيس السابق، فقد دعم اتفاقية التجارة بين آسيا والمحيط الهادئ التي أطلقتها إدارة «أوباما»، وشراكة عبر المحيط الهادئ، باعتبارها فرصة للحد من نفوذ الصين في المنطقة.

• برغم أنه يعتبر صعود الصين «تحديًا خطيرًا»، حيث ينتقد ممارساتها التجارية «السيئة» وسجلها في حقوق الإنسان؛ فهو يحذر من أنها قد تتفوق على الولايات المتحدة في التقنيات الحديثة، لكن مع ذلك، فقد رفض بايدن «نهج المواجهة» الذي يتبناه «ترامب» بوصفه سيسفر عن نتائج عكسية، ويُنفر الحلفاء الذين ينبغي تجنيدهم في جبهة واسعة للضغط على بكين. غير أنه يتفق مع «ترامب» على قيام الصين بخرق قواعد التجارة الدولية، عبر دعم الشركات الصينية بشكل غير عادل، وبطريقة تميزها عن الشركات الأمريكية وتسرق ملكيتها الفكرية.

• يرفض سياسة فرض التعريفات الجمركية التي يتبناها «ترامب»، حيث انتقد «بايدن» «المرحلة الأولى» من اتفاق «ترامب» التجاري مع الصين في يناير ٢٠٢٠، وشدد على أن «العالم الحر» يجب أن يتحد في مواجهة «سلطوية التكنولوجيا المتقدمة» للصين، وأن على واشنطن أن تشكل «القواعد والأعراف والمؤسسات» التي تحكم الاستخدام العالمي للتكنولوجيات الجديدة، مثل: الذكاء الاصطناعي، والجيل الخامس للاتصالات.

• يعتبر روسيا في عهد الرئيس «فلاديمير بوتين» تهديدًا لـ«أسس الديمقراطية الغربية» عبر مساعيها لإضعاف الناتو، وتقسيم الاتحاد الأوروبي، والتدخل في الانتخابات الأمريكية. لذا دعا «بايدن» إلى إجراء تحقيق مستقل في «اعتداء روسيا على الديمقراطية الأمريكية»، على غرار لجنة ١١ سبتمبر، كما تعهد باقتراح قانون يحظر على الدول والأطراف الأجنبية محاولة التأثير على الانتخابات الأمريكية. ويثمن «بايدن» العقوبات التي فرضتها إدارة «أوباما» على روسيا بعد غزوها لأوكرانيا عام ٢٠١٤. ويقول إنه يجب استمرارها والتوسع فيها كلما اقتضت الحاجة. ويؤكد أنه سيزيد المساعدات العسكرية الأمريكية لأوكرانيا. كما دعا إلى ضرورة وضع ترتيبات جديدة مع موسكو بشأن الأسلحة، بدءًا بتمديد معاهدة ستارت الجديدة.

«بايدن» والشرق الأوسط

انخرط «بايدن» بعمق في تشكيل الدبلوماسية الأمريكية والسياسة العسكرية في قضايا الشرق الأوسط، لا سيما بحكم منصبيه السابقين كسيناتور بمجلس الشيوخ ونائب للرئيس.

• **النزاع الفلسطيني الإسرائيلي:** يدعم «بايدن» تسوية هذ النزاع عبر حل الدولتين، كما يدعم أيضًا الاحتفاظ بالسفارة الأمريكية في القدس بعد أن نقلها «ترامب» في ٢٠١٨. ويذهب إلى اعتبار أن الخطوط العريضة لصفقة القرن قد تأتي بنتائج عكسية، وحذر من ضم المستوطنات، واعتبر الصفقة «حيلة سياسية» يمكن أن تثير تحركات أحادية لضم الأرض. ويرى «بايدن» أن «خطة السلام تتطلب أن يجتمع الجانبان» الفلسطيني والإسرائيلي، كما يدعو إسرائيل إلى تقديم المساعدات لغزة، ويحث القادة الفلسطينيين على التوقف عن «تمجيد العنف»، وأخيرًا يدعو الدول العربية إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

• **السعودية:** يرى ضرورة «إعادة تقييم» علاقة الولايات المتحدة بالسعودية، ولا سيما في أعقاب مقتل الصحفي «جمال خاشقجي»، وحرب اليمن، التي تسببت في أزمة إنسانية. وبالرغم من أن إدارة

«ترامب» دعمت السعودية في هذه الحرب؛ إلا أن «بايدن» يقول إن على واشنطن ضرورة إنهاء دعمها. مضيفًا أنه من الضروري التوقف عن مبيعات الأسلحة للسعودية.

• **العراق:** دعم «بايدن» غزو العراق عام ٢٠٠٣ عندما كان سيناتورًا، لكنه عارض زيادة القوات الأمريكية الإضافية عام ٢٠٠٧، كما اقترح تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق تتمتع بالحكم الذاتي. وكنائب سابق للرئيس، أشرف على انسحاب القوات الأمريكية عام ٢٠١١، ثم عودة القوات الأمريكية لمواجهة «داعش» عام ٢٠١٤.

• **إيران:** وصف «بايدن» إيران بأنها «مزعزِعة للاستقرار» في المنطقة، ورفض نهج «ترامب» تجاه إيران واصفًا إياه بـ«الكارثي»، معتبرًا أن انسحاب «ترامب» من الاتفاق النووي فشل في منع طهران من تطوير برنامجها النووي. لذا، أكد على إعادة الانضمام إلى الاتفاق حال امتثلت إيران. وبالرغم من اعتباره «قاسم سليماني» مسئولًا مباشرًا عن مقتل الجنود الأمريكيين؛ إلا أنه رأى أن قرار استهدافه مثّل «تصعيدًا هائلًا» وتم اتخاذه دون خطة.

• **سوريا وتركيا:** أدان قرار «ترامب» بسحب القوات الأمريكية من شمال سوريا، معتبرًا إياه «شيئًا مخجلًا وخيانة للأكراد». ويرى أن على تركيا «أن تدفع ثمنًا باهظًا» لحملتها العسكرية في شمال سوريا، واقترح مزيدًا من الدعم للمعارضة الداخلية في تركيا.

«بايدن» ومصر

• يعتبر «بايدن» من الأصوات المعتدلة داخل الحزب الديمقراطي بالنسبة لمصر، واتضح ذلك حينما شغل منصب نائب الرئيس وأثناء عضويته بمجلس الشيوخ، حيث يدرك الأهمية الاستراتيجية لمصر، كما لم يكن متحمسًا لتغيير النظام في مصر عام ٢٠١١، وله تحفظاته على تيار الإسلام السياسي.

• في إطار التوازنات داخل الحزب الديمقراطي، والحصول على مساندة التيار التقدمي داخل الحزب (تيار بيرني ساندرز)، من المتوقع أن يتبنى بعض الأفكار المتعلقة بنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخارج، وفقًا لوجهة النظر الأمريكية، مما قد يُسبب قدرًا من التوتر في العلاقات المصرية الأمريكية.

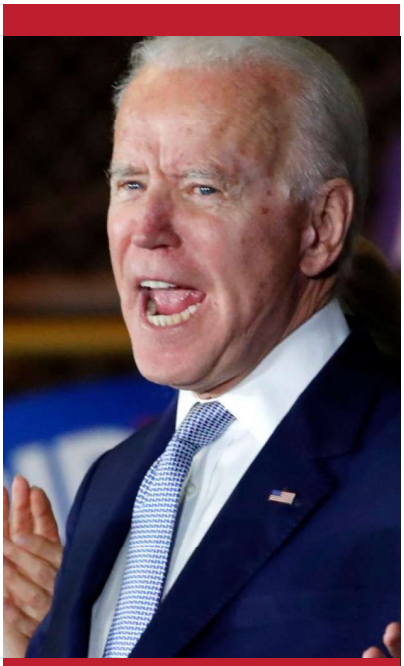

أبرز محطات حياته

ولد في 20 نوفمبر 1942

تخرج في كلية الحقوق في عام 1968

سيناتور عن ولاية ديلاوير منذ عام 1973 إلى عام 2009

شغل منصب نائب الرئيس منذ عام 2009 إلى عام 2017

تمويل حملة بايدن

وفقًا لـForbes ساهم في الحملة ٢٦ بليونير أمريكي، من بينهم:

جيم سيمونس

مؤسس Renaissance Technologies، وهي شركة صناديق تحوط تجارية كمية محترمة تدير ٦٨ مليار دولار، كما أنه أكبر ممول لـــMath for America، كما يدعم أبحاث التوحد

لين بلافانتيك

حقق ثروة ببيع حصته في شركة النفط الروسية TNK-BP، تمتلك مؤسسته الاستثمارية حصصًا في شركة الكيماويات LyondellBasell، وشركة التجارة الإلكترونية Rocket Internet وعلامة الأزياء Tory Burch.

ميج وايتمان

الرئيسة التنفيذية السابقة لشركة Hewlett-Packard ، ومنذ عام ٢٠١٨، استثمرت في شركة الرياضة الإلكترونية Immortals LLC ومقرها لوس أنجلوس.

ايريك سشميدت

الرئيس التنفيذي السابق لشركة جوجل، شارك في تأسيس شركة Innovation Endeavors المستثمرة في Uber وSoFi و Zymergen.

إيلي بورد

البليونير ورجل الأعمال وراعي الفنون.

نيل بلوم

رجل الأعمال في مجال العقارات، شارك في تأسيس شركة JMB Realty، وهو مدير إداري لدى Walton Street Capital.

جورج ماركوس

مؤسس Marcus & Millichap متخصصة في العقارات التجارية في الولايات المتحدة وكندا. ويمتلك أيضًا حصة في العديد من الشركات العقارية والاستثمارية الخاصة، بما في ذلك مجموعة SummerHill Housing Group وPacific Urban Residential.

جون دوير

رئيس شركة Kleiner Perkins الأشهر في وادي سيليكون، حيث قامت بدعم Amazon وAOL وCompaq وElectronic Arts وGoogle وNetscape وTwitter.

كاثرين راينر

تملك حصة تقدر بـ ١٧٪ في مجموعة Cox Enterprises.

روبرت تول

رئيس مجلس إدارة شركة Toll Brothers المتخصصة في بناء المنازل الفخمة.

دانيال لوبيتزكي

مؤسس شركة الوجبات الخفيفة Kind Healthy Snacks، ومن قبلها أسس PeaceWorks المتخصصة في في بيع الأصناف التي تنتجها الجماعات المتنازعة، مثل الشوكولاتة من العرب والإسرائيليين.

ستيفن ماندل

سكب مئات الملايين في مؤسسة Zoom التابعة له، ويعد من كبار المتبرعين للمدارس.

2 تجارب دولية للعودة للحياة الطبيعية بعد أزمة كورونا

تتعرّض الحكومات في العالم لضغوطات لتخفيف تدابير الحظر، وإعادة الحركة إلى العجلة الاقتصادية، في وقت تحذّر فيه الأوساط العلمية من عواقب وخيمة حال التسرّع بإنهاء إجراءات العزل، خشية حدوث موجة ثانية من انتشار الوباء قد تكون أخطر من الأولى. لذا، بدأت بعض الدول بطرح إجراءات تدريجية لاستعادة قدر من الحياة الطبيعية وتشغيل الاقتصاد، بموازاة إجراءات أخرى احترازية من قبيل التوسع في توزيع أقنعة الوجه، وزيادة الفحوص الخاصة بالكشف عن الفيروس.

تجارب تخفيف الحظر

- **الصين:** مع الانخفاض الكبير في أعداد المصابين بفيروس كورونا، بدأت الصين في تخفيف القيود التي تفرضها على المواطنين؛ إلا أنها ما زالت في مرحلة التأهب. وبموازاة ذلك، أمر الرئيس الصيني «شي جين بينغ»، في ١٨ مارس الماضي، المسئولين على جميع مستويات الحكومة والحزب الشيوعي بالتحرك العاجل لاستعادة النظام الاقتصادي والاجتماعي.

- خففت السلطات المحلية في مقاطعة هوبي المحيطة، خارج ووهان، قيود السفر، مما سمح للسكان الذين يُعتبرون أصحاء بالبدء في التنقل.

- رفعت إدارة مقاطعة «هوبي» حظر السفر من وإلى مدينة ووهان، بدءًا من الساعة ١٢ من صباح الأربعاء ٨ إبريل ٢٠٢٠، بعد ٧٦ يومًا من إغلاق المدينة يوم ٢٣ يناير لاحتواء انتشار فيروس (كوفيد-١٩).

- تمت إعادة تشغيل خطوط السكك الحديدية والطرق، والسماح لأي شخص لديه رمز باللون الأخضر على تطبيق صحي للهواتف الذكية بمغادرة المدينة، أما من لديه اللون الأصفر فيعني الحجر الصحي، والأحمر يعني عزلًا ذاتيًا.

- ما زالت هناك بعض القيود على عودة الحياة العامة إلى طبيعتها، فالمراكز التجارية تشترط على المتسوقين ترك بياناتهم لتسهيل تتبعهم فيما بعد، كما تقيس درجة حرارتهم قبل الدخول. كما تمنع بعض التجمعات السكنية دخول أي شخص من غير الساكنين بها.

- **النمسا:** إذ خاطب المستشار النمساوي «سيباستيان كورز» أعضاء البرلمان في ٦ إبريل لتقديم خطته لتخفيف القيود بعد عيد الفصح. كما طلبت الحكومة من المواطنين ارتداء أقنعة الوجه في محلات السوبر ماركت والمواصلات. وسيتم إعادة فتح المتاجر الصغيرة في النمسا اعتبارًا من ١٤ إبريل ٢٠٢٠. لكن سيُطلب من العملاء ارتداء أقنعة الوجه والبقاء بعيدًا عن بعضهم بعضًا.

• لم يتحدد بعد ماذا سيحدث مع دور العبادة والسينما والمنشآت الرياضية في النمسا، لكن من المتوقع أن تستمر القيود عليها حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠، والأغلب أن تظل المدارس مغلقة وتعود مع الفصل الدراسي الجديد في سبتمبر القادم.

• سيتاح للمواطنين السفر محليًا هذا الصيف، مع اقتراح عدم السماح بالسفر من وإلى النمسا إلا بعد توافر لقاح ضد كورونا، وهو أمر من المتوقع أن يستغرق ما بين ١٢ إلى ١٨ شهرًا.

• **الدنمارك:** احتوت السلطات الفيروس بشكل أكثر فاعلية منه من البلدان المجاورة، فلا يزال عدد الوفيات أقل من ٢٥٠ شخصًا. ومع ذلك، كان هناك غضب في بعض الأوساط عند اقتراح عودة أطفال المدارس الابتدائية إلى الفصل الدراسي مباشرة بعد عيد الفصح.

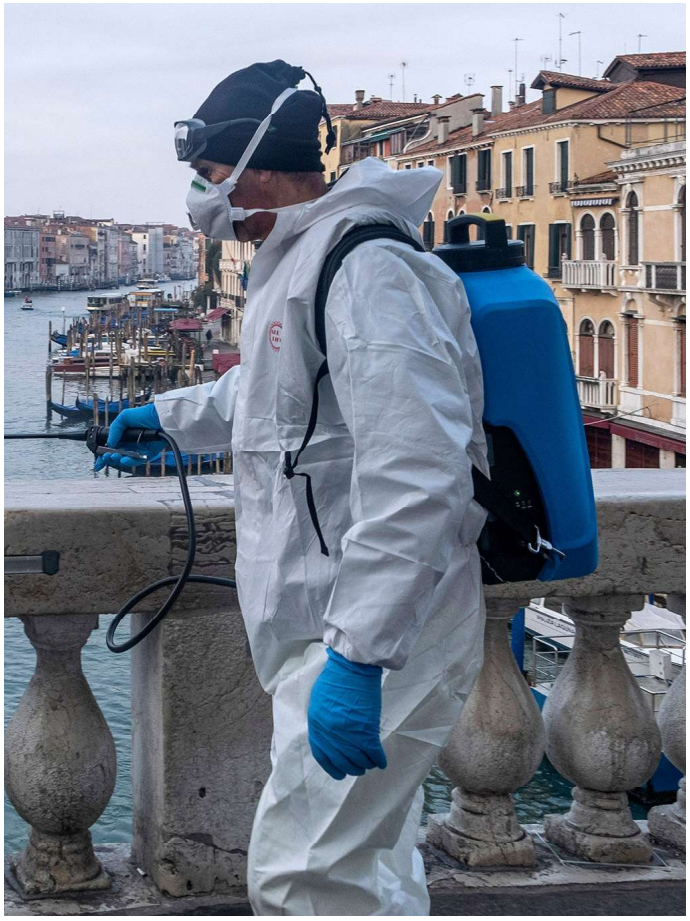

• تسعى الحكومة الدنماركية إلى العودة تدريجيًا للحياة الطبيعية، إذ قالت رئيسة الوزراء «ميت فريدريكسن»، في مؤتمر صحفي يوم ٦ إبريل: «إن الأمر أشبه بالسير على حبل مشدود. إذا ذهبنا بسرعة كبيرة، فقد يحدث خطأ قريبًا. لا نعرف متى سنكون على أرض صلبة مرة أخرى».

• ستفتح الدنمارك المدارس ومراكز الرعاية النهارية في منتصف إبريل ٢٠٢٠، لكن ستبقى العديد من القيود كما هي، وقد يتم التخلص منها على مراحل، إذ تم تمديد حظر التجمعات لأكثر من ١٠ أشخاص حتى ١٠ مايو ٢٠٢٠، كما استمر حظر جميع المهرجانات والتجمعات الكبيرة حتى أغسطس المقبل، وكذلك إغلاق الخدمات الكنسية، ودور السينما، ومراكز التسوق، والمطاعم، وكذلك الحدود.

• **التشيك:** أعلنت الحكومة أنها ستبدأ في تخفيف بعض قيود أزمة كورونا، حيث تم السماح للأشخاص في الـ٧ من إبريل ٢٠٢٠ بممارسة الرياضة بمفردهم دون أقنعة الوجه، ثم بعدها بيومين سمحت برفع عدد من إجراءاتها للمسافة الاجتماعية، وإعادة فتح محلات البناء ومتاجر الأجهزة، ومحلات الدراجات ومراكز إصلاح الدراجات.

• تم إعادة فتح المرافق الخارجية للرياضات الفردية، لكن بشرط ألا يكون هنالك شخصان في المساحة نفسها، كما اقترحت الحكومة إلغاء متواضعًا لحظر السفر. على سبيل المثال، يجب أن يكون الشخص الذي يدخل البلاد في الحجر الصحي لمدة أسبوعين.

• **إسبانيا:** أعلن رئيس الوزراء «بيدرو سانشيز»، في الـ٤ من إبريل ٢٠٢٠، أنه سيرفع الحظر عن العمل غير الضروري بعد عيد الفصح، وهو قرار يعتقد الخبراء أن دوافعه طبيعة وضعه السياسي غير المستقر، ولكن سيستمر العزل العام إلى منتصف ليل ٢٥ إبريل الجاري.

• كشف وزير الصحة الإسباني «سالفادور إيليا»، أن الحركة ستُستأنف في الخدمات غير الأساسية، مع الإبقاء على إقفال المتاجر وأماكن اللهو، وطلب من المؤسسات أن تسمح لموظفيها بالالتحاق بأعمالهم بصورة تدريجية، منعًا لازدحام وسائل النقل التي ستوزّع الكمّامات على مستخدميها.

• سمحت السلطات لبعض الشركات التي لا يمكنها تشغيل عملياتها عن بعد، مثل شركات الإنشاءات والتصنيع، بالعودة للعمل منذ ١٣ إبريل ٢٠٢٠، كما وزع ضباط الشرطة وأفراد الحماية المدنية الأقنعة في وسائل النقل الرئيسية بمحطات القطار والمترو وفي المدن الكبيرة، فضلًا عن توزيع الحكومة ١٠ ملايين قناع في جميع أنحاء إسبانيا، مع المطالبة بضرورة الحفاظ على مسافة آمنة.

• **إيطاليا:** من المتوقع أن تحصل بعض المصانع التي أُجبرت على الإغلاق في إيطاليا على ضوء أخضر لتبدأ العمل في النصف الثاني من إبريل ٢٠٢٠، لكن قد يستغرق تخفيف إجراءات الحظر شهرًا آخر على الأقل قبل أن يُسمح للسكان بمغادرة منازلهم بحرية.

• **ألمانيا:** حيث تخطط الحكومة لبدء استئناف تدريجي للحياة العامة في النصف الثاني من إبريل ٢٠٢٠ في إطار تبني تدابير تشمل جعل الأقنعة إلزامية في الأماكن العامة، ووضع حدود التجمعات، وسرعة اقتفاء أثر الأشخاص المصابين، بالتزامن مع نهج الفحص الشامل للسكان.

• **النرويج:** قالت رئيسة الوزراء النرويجية «إيرنا سولبيرج» إنه من المُقرر تخفيف إجراءات الإغلاق اعتبارًا من ٢٠ إبريل ٢٠٢٠، في ظل تفاؤل حذر للحكومة واستقرار معدل الإصابات. ومن المقرر أيضًا إعادة فتح رياض الأطفال، وكذا المدارس للتلاميذ في الصفوف من الأول إلى الرابع، إذ تأمل «سولبيرج» عودة جميع الطلاب إلى المدرسة بطريقةٍ ما قبل الصيف.

• **سويسرا:** تدرس الحكومة تخفيف القيود، برغم تمديد قيود التباعد الاجتماعي حتى ٢٦ إبريل ٢٠٢٠، إذ أوضحت الحكومة إمكانية تخفيف الإجراءات الأخرى في وقت لاحق من شهر إبريل، بما في ذلك مراقبة الحدود، وإغلاق المدارس وحظر التجمعات، إذا تم الحفاظ على انتشار الفيروس تحت السيطرة.

• **فرنسا:** حيث أعلن الرئيس «ماكرون» أن الإغلاق سيستمر أربعة أسابيع أخرى على الأقل. وأن القيود ستظل قائمة حتى ١١ مايو ٢٠٢٠، حيث يأمل في البدء عندها في إعادة فتح بعض المدارس والشركات. ويرى أن هذا التاريخ مناسب لأنه يقع بعد عطلتين في مايو، خاصة وأن المسئولين يخشون أن يسافر فيهما الفرنسيون لرؤية الأصدقاء والعائلة في جميع أنحاء البلاد.

لماذا ترغب بعض الدول تخفيف القيود للعودة للحياة الطبيعية؟

تعد هذه الدول من أولى الدول التي طبقت إجراءات الإغلاق، والتباعد الاجتماعي الصين، التشيك، الدنمارك	زيادة اختبارات فيروس كورونا المستجد النمسا، ألمانيا، إيطاليا، فرنسا
تجاوز ذروة الانتشار، وانخفاض معدل تفشي العدوى الدنمارك، النرويج	تجنب التداعيات الاجتماعية الناتجة عن حالة الإغلاق الصين، إسبانيا، إيطاليا
إعطاء الأمل للناس لإمكانية استعادة الحياة الطبيعية الصين، التشيك، النمسا	جاءت بعض القرارات الخاصة بتخفيف القيود نتيجة دوافع سياسية وليست صحية إسبانيا
تعرضت بعض الحكومات لضغوط لعودة النشاط الاقتصادي إسبانيا وإيطاليا	الالتزام بتطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي، وارتداء الكمامات مع تخفيف قيود الإغلاق إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا، فرنسا

3 جدل حول إدارة منظمة الصحة العالمية لأزمة كورونا

تصاعد الجدل حول دور منظمة الصحة العالمية بعد تعليق الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» مؤخرًا مساهمة بلاده المالية للمنظمة، حيث اتهم الأخيرة بـ«سوء إدارة» أزمة وباء كورونا المستجد. جاء ذلك ضمن انتقادات أخرى وجهتها دول أخرى للمنظمة العالمية، ومفادها أنها تميل للجانب الصيني. وهو ما دفع مدير المنظمة للرد على واشنطن بعدم تسييس أزمة الوباء الذي ينتشر في العالم.

أبعاد الجدل

- اتهمت إدارة «ترامب» منظمة الصحة العالمية، في السابع من إبريل ٢٠٢٠، بأنها لم تُطلق تحذيرات دولية في الوقت المناسب عن وضع الوباء في الصين منذ بداية العام، وأن أداء منظمة الصحة العالمية بدا منحازًا للصين، ثم علّق «ترامب» في الـ١٤ من إبريل المساهمة المالية الأمريكية للمنظمة، وقال إن إدارته تعكف على مراجعة وتقييم دور المنظمة في الأزمة.

- تبلغ قيمة الإسهامات المالية الأمريكية لمنظمة الصحة العالمية حوالي ١٠٠ مليون دولار، وفقًا للمنظمة، بينما تُشير وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن تلك الإسهامات تجاوزت ٤٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٩، في الوقت الذي بلغت فيه إسهامات الصين المالية قرابة ٤٤ مليون دولار في عام ٢٠١٩.

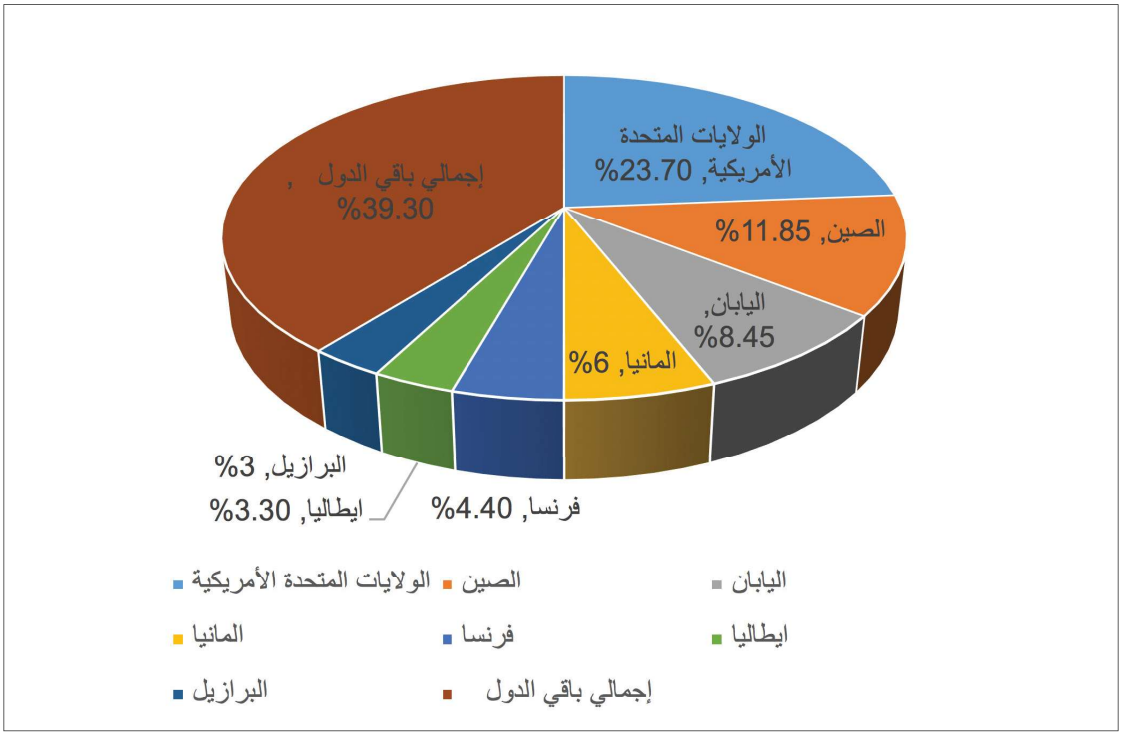

انتقدت دول أخرى دور منظمة الصحة العالمية في أزمة كورونا، إذ أشار «تارو أسو» -نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الياباني- إلى أن بعض الأشخاص بدءوا يشيرون إلى هذه المنظمة باسم «منظمة الصحة الصينية» بسبب علاقاتها الوثيقة مع بكين، فيما ذكر مسئولون تايوانيون أن المنظمة تجاهلت تحذيراتهم المبكرة بشأن الفيروس.

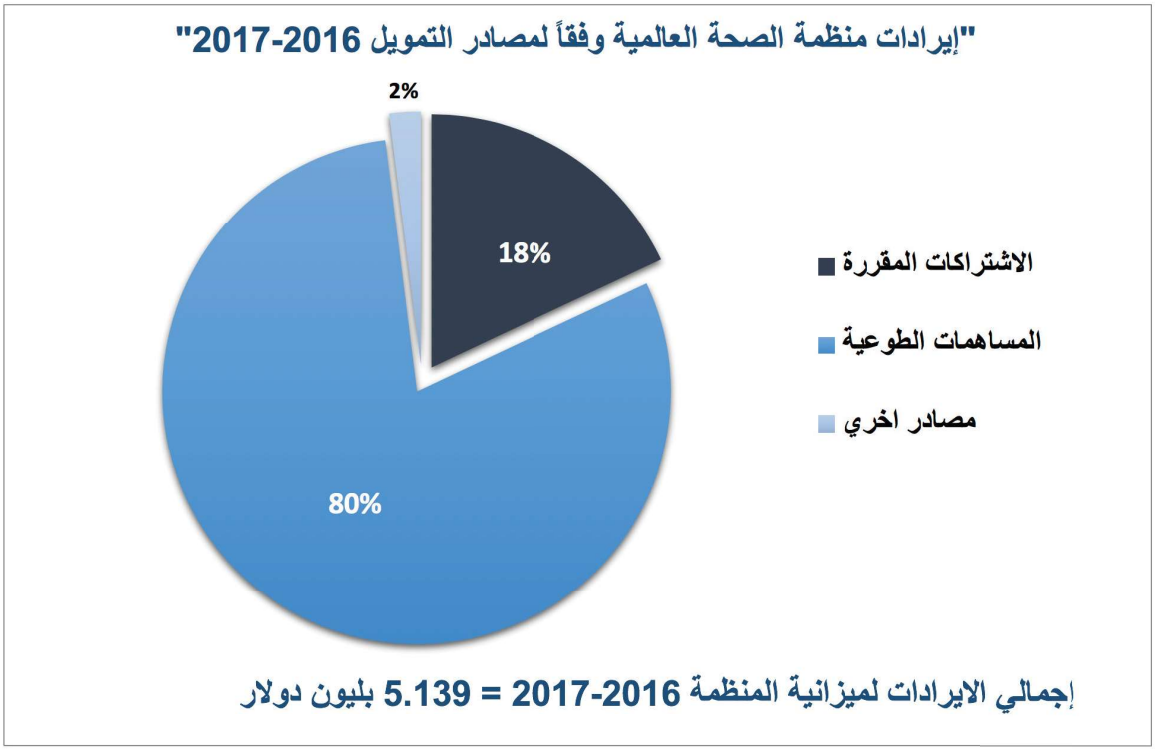

أبرز الانتقادات

- **تأخر التحذيرات:** إذ أشار مسئولون في تايوان بأنهم استفسروا من الصين ومنظمة الصحة العالمية، في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، عن مدى إمكانية انتقال الفيروس بين البشر؛ لكنهم لم يتلقوا أي إجابات بشأنه. وفي الـ١٤ من يناير الماضي، أشارت منظمة الصحة إلى أن الملاحظات الأولية لا تُشير إلى وجود أدلة واضحة بإمكانية انتقال الفيروس بين البشر، الأمر الذي تم تأكيده في ٢٢ يناير من قبل المنظمة، وبعد يوم من إعلان الصين حالة الطوارئ العامة بالبلاد لتفشي المرض. وأدى ذلك إلى تأخر زيارة الخبراء الدوليين لمدينة ووهان الصينية حتى منتصف شهر فبراير. وقد نفت المنظمة احتواء الاستفسارات التايوانية عبارة «الانتقال بين البشر» في البريد الإلكتروني الحكومي الذي تم استقباله.
- **عدم التحقق:** إذ إن منظمة الصحة اعتمدت على البيانات الصينية التي لم تفصح عن وجود فيروس كورونا المستجد في المراحل الأولية لتفشيه، وذلك حتى بعد انتشار الفيروس عبر الحدود الصينية.

وهو ما اختلف عما اتخذته المنظمة من إجراءات للتحقيق الطبي والفني إزاء انتشار مرض سارس في ٢٠٠٣. إذ أرسلت المنظمة مفتشين دوليين إلى الصين للتحقق من الوضع في مراحلة الأولية.

• **نفوذ الصين:** حيث أفادت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية مؤخرًا بأن النفوذ الصيني تزايد لدى المنظمات الدولية، ومن ضمنها منظمة الصحة، على الرغم من قلة قيمة الإسهامات المالية الصينية للمنظمة مقارنة بالإسهامات الأمريكية. وأوضحت الصحيفة أن الحكومة الصينية ضغطت على المنظمة لدعم عقار صيني تم التشكيك في فعاليته، وقامت المنظمة الدولية بتبنيه وإدراجه في قوائمها، الأمر الذي لقي انتقادات من قبل نشطاء حقوق الحيوان، بما يُمكن أن يسهم فيه هذا العقار في زيادة الاتجار غير المشروع بالحياة البرية التي تستخدم في العلاجات الصينية التقليدية. وتم انتقاد المنظمة الدولية بعد حذفها تحذيرات بمنع اتخاذ العقارات العشبية الصينية لاستخدامها في علاج فيروس كورونا.

• **الافتقار للمعايير الدولية:** اتهم البعض منظمة الصحة العالمية بالاقتصار على قراءة بيانات كل ليلة لمطالبة الدول باتخاذ إجراءات ما، معتبرين أنه كان الأجدر بالمنظمة أن تكون هي بمثابة فرقة العمل المعنية بهذه المسألة، وهيئة تنسيق السياسات الصحية بين الدول المختلفة، والتي تنظم المساعدات التقنية والطبية وتضع المعايير الدولية. وأن الخطر الكبير يكمن في عدم وجود معايير مشتركة ومواصلة كل دولة العمل بصورة فردية.

• **التهوين من حظر السفر:** إذ أكدت منظمة الصحة العالمية في بداية الوباء أن «تقييد حركة الأشخاص والبضائع أثناء طوارئ الصحة العامة غير فعال في معظم الحالات»، وهو ما أدى إلى غضب الرئيس «ترامب» من عدم دعم المنظمة لقراره الصادر في ٣١ يناير الماضي بشأن حظر سفر الأجانب القادمين من الصين إلى الولايات المتحدة.

• **انتقال العدوى للبشر:** مع انتشار الفيروس خارج حدود الصين، ذكر المسئولون الصينيون أنه «يمكن الوقاية منه والسيطرة عليه»، وأنه لا يوجد دليل على أنه يمكن نقله بين البشر على نطاق واسع. وقد أيدت منظمة الصحة العالمية ادعاءات الحكومة الصينية في منتصف يناير الماضي، إذ أشارت إلى أن انتقال العدوى من الإنسان إلى الإنسان لم يثبت.

• **التأخر في إعلان الجائحة:** وصفت المنظمة رسميًا انتشار الفيروس التاجي بأنه جائحة في ١١ مارس، ويرى بعض الخبراء أن تأخر إصدار هذا الإعلان حَرَمَ الدول الأخرى من الوقت الثمين لإعداد المستشفيات لتدفق المرضى، واتخاذ تدابير قوية مبكرة قبل أن تهبط الكارثة بالفعل.

ردود المنظمة

- انتقد الأمين العام للأمم المتّحدة «أنطونيو غوتيريش» قرار «ترامب» بتعليق المساهمات المالية لمنظمة الصحة، معتبرًا أنّ «هذا ليس وقت خفض موارد» منظّمة أممية منخرطة في الحرب ضدّ وباء (كوفيد-١٩). ورفض المتحدث باسم الأمم المتحدة «ستيفان دوجاريك» انتقادات الرئيس «ترامب»، وأكد أن منظمة الصحة العالمية «قامت بعمل هائل في مكافحة وباء كوفيد-١٩، ومساعدة البلدان في شحن ملايين المعدات، وتقديم برامج تدريبية، وصياغة مبادئ توجيهية عالمية».

- دعا المدير العام لمنظمة الصحة العالمية «تيدروس أدهانوم غيبريسوس» إلى عدم تسييس الوباء والوضع الصحي العالمي من قبل الولايات المتحدة، مؤكدًا على دور المنظمة في دعم الصحة العالمية، وعدم إضاعة الوقت في المشاحنات السياسية بين الولايات المتحدة والصين، والتي لن تتخذ من المنظمة مجالًا لها.

- دافعت منظمة الصحة العالمية عن إجراءاتها إزاء وباء كورونا، مشيرة إلى أنها «حذرت الدول الأعضاء من المخاطر والعواقب الكبيرة لكوفيد-١٩، وزودتها بتدفق مستمر من المعلومات» منذ أن أبلغ المسئولون الصينيون لأول مرة عن تفشي المرض في ٣١ ديسمبر الماضي.

- بالرغم من دفاع «غوتيريش» عن دور منظمة الصحة العالمية، إلا أنه ترك الباب مفتوحًا لإجراء بعض التحقيقات في المستقبل، وذكر أنه «من الممكن أن تكون للحقائق نفسها قراءات مختلفة من قبل كيانات مختلفة». وأضاف: «بمجرد أن نقلب صفحة هذا الوباء أخيرًا، يجب أن يكون هناك وقت للنظر إلى الوراء بالكامل لفهم كيفية ظهور هذا المرض ونشر دماره بسرعة كبيرة في جميع أنحاء العالم، وكيف تفاعلت جميع الأطراف مع الأزمة».

قضايا الأمن والدفاع

1 دلالات تصاعد المعارك العسكرية في الصراع الليبي

2 الذكاء الاصطناعي وكورونا بين تجربتي الصين ومصر

3 التداعيات الداخلية والخارجية لأزمة كورونا في إيران

1 دلالات تصاعد المعارك العسكرية في الصراع الليبي

دخل أطراف الصراع الليبي جولة قتالية جديدة بغرض تغيير توازنات القوى المجمدة في معركة طرابلس الدائرة منذ أكثر من عام. فبينما أعلنت حكومة الوفاق سيطرتها هذا الأسبوع على مدن بالساحل الغربي، خاصة صبراتة وصرمان، حاول الجيش الوطني الليبي السيطرة على مدينة أبو قرين جنوب شرق مصراتة. جاء ذلك في ظل الانشغال العالمي بمكافحة وباء كورونا، وجمود الوساطات الدولية، وإن كان الاتحاد الأوروبي قد أطلق عملية عسكرية لمراقبة حظر السلاح قبالة الساحل الليبي، وإن ظلت فاعليتها رهنًا بشروط متعددة.

معطيات راهنة

• **أزمة كورونا:** بينما انشغلت الأطراف الخارجية المشتبكة مع الصراع الليبي بمكافحة وباء كورونا، فإن ليبيا لم تعرف انتشارًا واسعًا له (٤٨ إصابة ووفاة واحدة، حتى الأربعاء ١٥ إبريل ٢٠٢٠) إلى درجة تُجبر طَرَفي الصراع على الالتزام بـ»الهدنة الإنسانية» التي دعت لها الأمم المتحدة وقوى دولية الشهر الماضي. فبموازاة استمرار القتال، عززت حكومة الوفاق غربًا، والجيش الوطني الليبي شرقًا، الإجراءات الاحترازية، كغلق الحدود وحظر التجوال وغيرها. مع ذلك، تصاعدت المخاوف الدولية من احتمال انتشار الوباء وتحوله لكارثة، في ظل محفزات عدة، كضعف البنية الصحية، وتضرر منشآتها بالمعارك، واستمرار تدفق القوات التركية والمرتزقة الأجانب، ناهيك عن الأوضاع الإنسانية والصحية المتردية لمراكز ومخيمات الإيواء سواء للمهاجرين غير الشرعيين أو النازحين.

• **الوضع الميداني:** برغم سيطرة مسار الـلا حسم على معركة طرابلس، فإن ثمة تغيرًا جزئيًا برز مع إعلان ميليشيات الوفاق المدعومة من تركيا في الـ١٣ من إبريل ٢٠٢٠ سيطرتها على عدة مدن بالساحل الغربي للعاصمة طرابلس، من أبرزها: صرمان وصبراتة. جاء ذلك التغير ضمن تحول نوعي لميليشيات الوفاق من استراتيجية الدفاع عن العاصمة إلى الهجوم على مواقع سيطرة الجيش في إطار ما سُمي بـ»عاصفة السلام» في الـ٢٥ من مارس الماضي، حيث استهدفت ميليشيات الوفاق قاعدة الوطية الجوية القريبة من مدن الساحل الغربي، دون أن تفلح في السيطرة عليها. في المقابل، سعى الجيش الوطني للسيطرة على مدينة أبو قرين الاستراتيجية التي تفصل بين مناطق سيطرته في سرت ومصراتة. وبينما استهدفت ميليشيات الوفاق تخفيف الحصار عن الطريق الساحلي بين طرابلس وتونس، فإن الجيش الليبي ركز ضغوطاته أكثر على مصراتة اللاعب الأكثر حسمًا في توازنات غرب ليبيا، بخلاف محاصرته العاصمة من محوري جنوب وجنوب شرق طرابلس.

• **جمود التسوية:** خلّف الانشغال العالمي بمكافحة كورونا جمودًا في جهود الوساطة الدولية التي كانت قد تصاعدت إثر مؤتمر برلين في يناير الماضي، إذ لم تسفر المسارات التي تلت المؤتمر عن حلحلة للصراع. فلا يزال الخلاف قائمًا بين طرفي النزاع حول مسودة وقف النار التي توصلت لها اللجنة العسكرية (٥+٥) بمحادثات جنيف في فبراير الماضي، نظرًا للمشروطيات المتضادة. فبينما يتمسك الجيش الليبي بانسحاب القوات التركية والمرتزقة وتصفية جماعات الإرهاب في طرابلس، تشترط حكومة الوفاق انسحاب الجيش إلى خطوط ما قبل ٤ إبريل. عزز ذلك الجمود استقالة المبعوث الأممي «غسان سلامة» في مطلع مارس الماضي، حيث حلت محله نائبته «ستيفاني وليامز» كرئيس لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا بالوكالة.

• **دور أوروبي:** لم تمنع أزمة كورونا الاتحاد الأوروبي من إطلاق عملية «إيريني» العسكرية نهاية مارس الماضي لمراقبة حظر السلاح قبالة الساحل الليبي. وحال تفعيل تلك العملية، فقد تُسهم في الحد من تدفق السلاح التركي لحكومة الوفاق، وتحجيم الدورين الروسي والتركي، خاصة أنه لوحظ أمران؛ أحدهما، انتقاد أنصار ميليشيات الوفاق للعملية، كونها تركز على المراقبة البحرية، لكن الاتحاد الأوروبي قال إنها ستشمل أيضًا الجو والبر عبر الأقمار الصناعية، والآخر، أن أنقرة لم تكتفِ بزيادة دعم ميليشيات الوفاق بالسلاح والمرتزقة برغم أزمة كورونا، وإنما أطلقت بارجة تركية قبالة سواحل مصراتة في الأول من إبريل الجاري صواريخ ضد الجيش الليبي إبان مهاجمة ميليشيات الوفاق لمدن الساحل الغربي، خاصة في العجيلات. وعَنَى ذلك انتقال الدور التركي للاشتباك المباشر مع الجيش الليبي لتغيير موازين معركة طرابلس، ومحاولة فرض واقع جديد في الصراع، قبل تفعيل عملية «إيريني» وانحسار جائحة كورونا في أوروبا.

دلالات أساسية

• **تغيير جزئي:** شكّلت سيطرة ميليشيات الوفاق على مدن الساحل الغربي، ثاني أبرز تطور في معركة طرابلس بعد فقدان الجيش الليبي مدينة غريان الاستراتيجية في يونيو الماضي. ويشي ذلك ببروز تجليات التدخل التركي في غربي ليبيا منذ الاتفاق الأمني والبحري مع حكومة الوفاق في نوفمبر الماضي. حيث بدا أن تكثيف تركيا دعمها لميليشيات الوفاق بالطائرات دون طيار وأنظمة التشويش ومضادات الطائرات قد قلّص الفجوة نسبيًا مع التفوق الجوي للجيش الليبي. لكن مع ذلك، تظل موازين القوى تميل إجمالًا لصالح الجيش، نظرًا لسيطرته على غالبية الأراضي شرقًا وجنوبًا، ومحاصرة طرابلس ومصراتة، سواء عبر سيطرته على ترهونة أو سرت أو مناطق أخرى في غرب ليبيا، ناهيك عن امتلاك قواعد عسكرية بمحيط العاصمة غربًا ووسطًا (الوطية والجفرة)، وورقة النفط.

• **انقسام الولاءات:** لعل معضلة انقسام الولاءات بين ميليشيات الوفاق والجيش الليبي قد تُفسر

نسبيًا التغير الجزئي في معركة طرابلس، فمدينتا صبراتة وصرمان كانتا تحت سيطرة الجيش الليبي مع بدء المعركة في إبريل من العام الماضي، لا سيما وأنه تلقى دعمًا من تيارات سلفية مدخلية وقبائل بالمدينتين. لكن الأخيرتين، كغيرهما من مدن الغرب الليبي، مثل الزنتان وبني الوليد وترهونة، تعانيان انقسام الولاءات والتحالفات بين الجيش وميليشيات الوفاق. ويفسر ذلك جزئيًا نمط «التحول السريع للسيطرة الميدانية بين أطراف النزاع»، فلم تستغرق سيطرة ميليشيات الوفاق على مدن الساحل الغربي سوى سبع ساعات، وهو نموذج كان قد تكرر في مدينة سرت التي سيطر عليها الجيش الوطني في ساعات قليلة خلال يناير الماضي، برغم أنها ظلت منذ عام ٢٠١٦ في حوزة ميليشيات الوفاق.

• **حصار الموارد:** لعل أحد أسباب التصعيد الأخير لميليشيات الوفاق وحلفائها ضد الجيش الليبي، أن امتلاك الأخير لمعظم ورقة النفط قد يُشكل ضغطًا على موارد حكومة الوفاق وقدرتها على استمرار الإنفاق على رواتب الميليشيات والسلاح القادم من تركيا بعد إغلاق حقول وموانئ النفط منذ ١٧ يناير الماضي، والتي تقدر خسائرها بأربعة مليارات دولار. ويعترض الجيش الليبي على سيطرة مؤسسة النفط في طرابلس -بضغط من القوى الكبرى- على إيرادات النفط التي يمثل عدم التوافق حول عدالة توزيعها جوهر الأزمة الليبية.

• **شروط الفاعلية الأوروبية:** قد تشكل العملية الأوروبية «إيريني» –التي سيكون مركزها إيطاليا- إيذانًا بدور أوروبي فعال في الأزمة الليبية، لكن ذلك سيرتبط بعدة أمور. أولًا: مدى جدية تطبيقها في منع السلاح المتدفق إلى ليبيا، خاصة وأن ثمة تصريحات أوروبية مختلفة تشير إلى أن مهام العملية قد تمتد باتجاه جمع معلومات عن بيع النفط غير الشرعي ومكافحة تهريب البشر. وثانيًا: مدى التوافق السياسي حول ليبيا بين الثلاثي الأوروبي المنخرط (فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا)، خاصة أن اختلاف التوجهات والمصالح بينهم سمح بتصاعد الدورين التركي والروسي. ثالثًا: أن سيطرة ميليشيات الوفاق –لا سيما على مدن الساحل الغربي- قد تسرع من تفعيل عملية «إيريني»، خاصة أن صبراتة قد شهدت من قبل تواجدًا إرهابيًا لداعش وميليشيات لتهريب البشر.

• **مسارات اللا حسم:** قد تضفي التغيرات الميدانية تعقيدًا على إمكانية انفراج المسار السياسي التفاوضي، خاصة مع انشغال العالم بكورونا. وفي الوقت نفسه، لا يبدو أن الصراع في معركة طرابلس يتجه للحسم حتى مع التغير الأخير في مدن الساحل الغربي. لكن مع ذلك، تكمن خطورة هذا المؤشر في إمكانية تطوير ميليشيات الوفاق الهجوم ضد الجيش الليبي في مناطق أخرى بعد حشد قوات من الساحل الغربي. ناهيك عن إضعاف تحالفات الجيش في مدن أخرى يسيطر عليها. لذا، من المتوقع أن يتجه الجيش لاستعادة السيطرة على تلك المدن، وتأمين نقاطه الاستراتيجية الأخرى، خاصة ترهونة التي لو فُقدت ستمثل حينها تغييرًا جوهريًا في توازنات معركة طرابلس.

• **مراجعة مصرية:** تشكل التغيرات الميدانية الأخيرة في ليبيا تأثيرًا على مصالح مصر، كونها تدعم الجيش الليبي كمؤسسة عسكرية تكافح الفوضى والميليشيات والإرهاب ومنع التدخلات الأجنبية، وهو ما قد يتطلب مراجعة فورية لطبيعة التحالفات القبلية والاجتماعية والدينية للجيش الليبي، ومدى فاعلية السيطرة العسكرية على الأرض، كجهد استباقي لمنع تمدد تأثيرات معركة الساحل الغربي إلى مناطق أخرى قد تُخلّ بتوازنات القوى في ليبيا.

2 الذكاء الاصطناعي وكورونا بين تجربتي الصين ومصر

في الوقت الذي تتسابق فيه الشركات الطبية والدوائية للتوصل لعلاج لوباء (كوفيد-١٩)، تلعب التكنولوجيا وتقنيات الذكاء الاصطناعي هي الأخرى دورًا في التنبؤ بمساره، والكشف عن المصابين به، وإيجاد العلاج له، وذلك من خلال تحليل ومعالجة البيانات العلمية الضخمة. في هذا الإطار، ثمة أهمية للوقوف على دور التطبيقات الإلكترونية في التصدي لفيروس كورونا -بوصفها أحد أشكال الذكاء الاصطناعي- لا سيما في الحالة الصينية ومقارنتها بالحالة المصرية.

ملامح التطبيقات الصينية

- دشنت الصين تطبيقات خاصة عبر هواتف المواطنين للوقوف على حالتهم الصحية؛ إذ وظفت تطبيق (Alipay Health Code) بالتعاون مع عددٍ من الشركات التكنولوجية الرائدة، التي أتى في مقدمتها شركتا «علي بابا» (Alibaba) و«تينسنت» (Tencent)، وهو التطبيق الذي مكّنها من تتبع ملايين الأشخاص يوميًا من ناحية، وتطوير نظام تصنيفٍ صحي مُرمّزٍ بالألوان من ناحيةٍ أخرى.

- يقوم التطبيق الصحي بتصنيف المواطنين تبعًا لثلاثة ألوان؛ بحيث يشير اللون الأخضر إلى تراجع خطر الإصابة، ومن ثمّ قدرة المواطن على التحرك بسهولة في الأماكن العامة، والذهاب للمطاعم ومحطات القطارات من خلال رمز الاستجابة السريع (QR Code). أما اللون الأصفر، فيشير إلى إمكانية الإصابة بالمرض، وضرورة المكوث في المنزل لأسبوعٍ على الأقل. وأخيرًا، يشير اللون الأحمر إلى الحاجة إلى الحجر الصحي وضرورة العزل الذاتي.

- ينشئ التطبيق كودًا لكل لون، ويرسل بيانات المواطنين إلى الشرطة التي تراقب بدقة أصحاب اللونين الأصفر والأحمر. وهو ما ساهم في تقييد حركة المواطنين إلى حدٍّ بعيد؛ فإذا حاول من صُنّف باللونين الأصفر أو الأحمر الخروج من المنزل تُخطَر الشرطة فورًا، ليتحول هذا الشخص إلى «شخصٍ خطر»، إما لأنه يحمل أحد أعراض فيروس «كورونا»، أو لأنه تواجد في الأسبوعين الماضيين بمناطق العدوى.

- حددت الصين من خلال التطبيق الذكي الصحي من يمكنه المرور في الأماكن العامة ومن يلزمه البقاء في المنزل، إذ يُسمح فقط للأشخاص الذين حصلوا على رمز اللون الأخضر بالخروج إلى الأماكن العامة. وللتأكد من لون الرمز، تعددت نقاط التفتيش في معظم الأماكن العامة؛ بحيث يتم التحقق من الرمز ودرجة حرارة المارّة عدة مرات.

• أطلقت الصين تطبيق «كاشف الاتصال الوثيق» (Close Contact Detector) الذي يُمكِّن مستخدميه من التحقق من إصابتهم بالفيروس، ويخبرهم إذا كانوا قريبين من شخصٍ مشتبهٍ في إصابته. كما تم تطوير التطبيق بشكلٍ مشتركٍ بين الإدارات الحكومية الصينية وشركة «تشاينا إلكترونيكس جروب» (China Electronics Technology Group).

• بمجرد تسجيل الدخول إلى التطبيق عبر أرقام الهواتف، يُدخل المستخدمون أسماءهم وأرقام هوياتهم، فيتحقق التطبيق من اتصال المستخدمين بمصابي «كورونا»، وينصح المعرضين للخطر منهم بالبقاء في منازلهم وإبلاغ السلطات المحلية.

تطبيق صحة مصر/واصل

• أطلقت وزارة الصحة والسكان المصرية تطبيقًا عبر الهواتف المحمولة باسم «صحة مصر»، وهو التطبيق الرسمي المعتمد من الوزارة للتوعية والإرشاد والوقاية من فيروس كورونا المستجد، وكذلك كيفية التعامل عند الاشتباه في الإصابة بالمرض. وقد اعتُمدت البيانات والحقائق المتاحة على التطبيق من منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة المصرية، وتُحدّث باستمرارٍ تبعًا لآخر البيانات والمعلومات المتاحة.

• يوفر التطبيق المصري إمكانية التواصل مع فريقٍ طبيٍ معتمدٍ لمتابعة الأعراض وقياس المؤشرات الحيوية في حالة الاشتباه في المرض، مع إرشاد المصاب إلى كيفية التصرف طبقًا لحالته. وتشمل وظائف التطبيق الإبلاغ عن حالة المستخدم، مع تسجيل بعض المعلومات والأعراض التي يطلبها التطبيق، لتحديد احتمال الإصابة بناء على الإجابات التي سيتم تسجيلها. وعليه، يخطر المصاب بالإجراء المناسب لحالته. ويرسل التطبيق إشعاراتٍ عند الاقتراب من أحد المواقع التي تحتوي على إصابات.

- يتضمن التطبيق مقالات متنوعة وشاملة عن أساليب الوقاية والعادات أو الأخطاء التي قد تتسبب في العدوى، ونصائح لتقوية المناعة، وكيفية تجنب العدوى، بالإضافة إلى كل ما يستجد من معلوماتٍ حول الفيروس وكيفية مواجهته، كما يقدم ردودًا وافيةً ومستفيضةً عن التساؤلات التي تدور بذهن المستخدم حول المرض وكيفية الوقاية منه والتعامل مع الحالات المصابة أو المشتبه في إصابتها وذلك في صيغة سؤال وجواب.

- يقدم التطبيق خدمة «تحدث معنا» للتواصل مع وزارة الصحة المصرية، كما يعرض كافة الأرقام والروابط التي تمكن من التواصل معها عبر وسائل الاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي. كما يشمل خدمة التنبيهات الصوتية بأصوات ممثلين مصريين لتذكير المستخدمين بإرشادات الوقاية والحماية من العدوى.

- أطلق المركز التقني لخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة خدمة الرد على الاستفسارات الخاصة بفيروس كورونا المستجد للصم وضعاف السمع عن طريق تطبيق «واصل» على مدار ٢٤ ساعة، ودعم من لديه أعراض مرضية في الوصول إلى الجهات المعنية.

- جاء تطبيق «واصل» في إطار توجيهات الدكتور «عمرو طلعت» -وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات- واستراتيجية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في استخدام التكنولوجيا من أجل مجتمعٍ دامجٍ لجميع فئاته.

ملاحظات أساسية

- وفقًا لشركة «علي بابا»، تتولى الحكومة الصينية إدارة نظام التشخيص الجديد، بجانب كبرى الشركات التكنولوجية الصينية، وذلك بهدف استغلالها على النحو الأمثل، وهو ما يعني أن الدولة تتولى إدارته بكامل ثقلها، فلا تعهد به إلى وزارة بعينها أو شركة تكنولوجية بعينها. أما في مصر، فتتولى وزارة الصحة المصرية إدارة تطبيق «صحة مصر».

- تعتمد التطبيقات الصينية على الذكاء الاصطناعي الذي يعتمد بدوره على شبكات الجيل الخامس فائقة السرعة. أما في مصر، فلا يزال الاعتماد على شبكات الجيل الرابع التي تواجه مؤخرًا تحديات جمة جرّاء تزايد التحميل عليها، بفعل العمل عن بعد، والتعليم الإلكتروني.. إلخ.

- تصل دقة التطبيقات الصينية في تشخيص المصابين إلى ٩٦٪، بينما لم تعلن وزارة الصحة المصرية بعد عن اكتشاف أي حالاتٍ مصابةٍ من خلال تطبيق «واصل». كما أصبحت التطبيقات الصينية إلزاميةً في أكثر من ٢٠٠ مدينة. وفي المقابل، لا يتجاوز عدد مرات تحميل التطبيق المصري على متجر الألعاب ٥٠٠ ألف مرة، ليعكس ذلك الرقم محدودية استخدامه.

- بينما يتمحور هدف تطبيق «صحة مصر» في توعية وإرشاد المواطنين حول كيفية الوقاية من فيروس كورونا المستجد، وكيفية التعامل عند الاشتباه في الإصابة بالمرض؛ تتجاوز أهداف

التطبيقات الصينية هدف نشر الوعي بكثير، إذ إنها تهدف إلى جمع البيانات وتحليلها بدقةٍ من خلال الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة. ومن خلالها، أمكن التنبؤ بالحالات المصابة بشكلٍ دقيقٍ، استنادًا إلى البيانات الشخصية، مثل: تاريخ السفر، والاحتكاك بالمصابين، والتحركات الجغرافية، وبيانات شراء المستلزمات الطبية إلكترونيًا.. إلخ.

• على الرغم من أهمية تطبيق «صحة مصر» كوسيلة لاستكمال قواعد البيانات التي بدأت مختلف أجهزة الدولة في بنائها في السنوات القليلة الماضية؛ إلا أنه بحاجة لمزيدٍ من التفعيل؛ فعلى الرغم من أهمية الدور التوعوي الذي يقوم به التطبيق، إلا أنه لا يزال قاصرًا، ناهيك عن محدودية انتشاره، وضرورة تطويره لتسهيل التواصل مع وزارة الصحة، وعدم ملاءمته لحالات الأمية المنتشرة بالمجتمع، واعتماده على الإنترنت الذي تتباين سرعته لا سيما في القرى والنجوع.

مقترحات مصرية

• يمكن إطلاق حملة دعائية واسعة للتعريف بالتطبيق المصري في مكافحة كورونا عقب تطويره، مع التوجيه بإلزامية استخدامه. ويُقترح الاستعانة بمبادرة الهاكاثون المصري الافتراضي لتطويره، على أن يتولى الإشراف عليه -بجانب وزارة الصحة المصرية- كل من: أكاديمية البحث العلمي، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع الأجهزة الشرطية.

• يمكن الاستعانة بالشركات الصينية الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي، مثل: «تشاينا إلكترونيكس جروب»، و «بايدو»، و«علي بابا»، و «تينسنت»، و «بودو»، و «جيه دي»، و «مايكرو-مالتي كوبتر»، و «سينسي تايم»، و «كوانج شي تكنولوجيز»، و «ميغفي»، وغيرها. كما لا شك أن الاستعانة بالكوادر المصرية يُعد الخيار الأفضل الذي سيراعي خصوصية الحالة المصرية، ولكن دون إغفال الدروس المستفادة من التجارب الأخرى.

3 التداعيات الداخلية والخارجية لأزمة كورونا في إيران

أدى تفشي وباء كورونا في إيران إلى تعقيدات إضافية للأزمات التي يعانيها هذا البلد، بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، فضلًا عن تداعيات العقوبات الأمريكية عليه داخليًّا وإقليميًّا. وفي الوقت الذي اعتبر البعض فيه أن أزمة كورونا قد تمثل فرصة للنظام الإيراني ليستثمرها سياسيًّا في الداخل والخارج؛ فإن الواقع يظهر غير ذلك، حيث زاد الوباء من التداعيات السلبية على إيران، والتي من المتوقع أن تمتد لفترة ليست بالقصيرة.

تداعيات داخلية

- **أزمة القطاع الصحي:** تؤكد إيران أن العقوبات الأمريكية أضرت باقتصادها كله، بما فيه قطاع الصحة، وعليه فقد واجهت حالة ارتباك في مواجهة تفشي الوباء، خاصة أنها لم تهتم بالإجراءات الاحترازية والوقائية لمنع انتشاره بالمراحل الأولية، ومارست الإنكار والتبرير لعدة أسابيع، ولم تتدارك الأمر نسبيًّا إلا بالدعم الخارجي بالأساس من خلال الاستعانة بالمساعدات التي قدمتها بعض البلدان (منها: اليابان بقيمة ٢٣ مليون دولار، ودول أوروبية بقيمة ٢١ مليون دولار، والكويت ١٠ ملايين دولار، ومساعدات عينية من الصين والإمارات وقطر وروسيا). وقد أدت هذه المساعدات إلى رفع الدعم الحكومي للقطاع الصحي إلى قرابة ٥٠٠ مليون دولار، لكن ذلك القطاع يحتاج إلى مزيد من الدعم للصمود بوجه ضغوط الفيروس، وهو أمرٌ مستبعد في ظل الأزمة المالية التي تعيشها الحكومة.

- **تفاقم الأزمة الاقتصادية:** إذ يعاني الاقتصاد الإيراني من تراجع مؤشراته الحيوية بفعل العقوبات الأمريكية، وزادت المعاناة مع الأزمة، حيث تواجه إيران مشكلات متعددة، مثل: انخفاض أسعار النفط برغم القيود التصديرية المفروضة عليها، وارتفاع أعداد العاطلين إلى حوالي ٤,٥ ملايين إيراني، كما لم يحصل ثلاثة ملايين فرد على أجورهم. وتشير التقديرات إلى أن الوباء قد يؤدي إلى زيادة العجز التجاري، وبالتالي سيتعين على طهران الاستفادة من احتياطياتها من العملات الأجنبية. ويعكس الجدول التالي (وفقًا لبيانات منظمة الجمارك الإيرانية) هذه النتيجة بمقارنة الفترة من ١٨ فبراير إلى ٣ مارس بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، حيث يظهر قيمة العجز التجاري ٦٣٠ مليون دولار، مقارنة بالعجز البالغ ١٦٠ مليون دولار في ٢٠١٩.

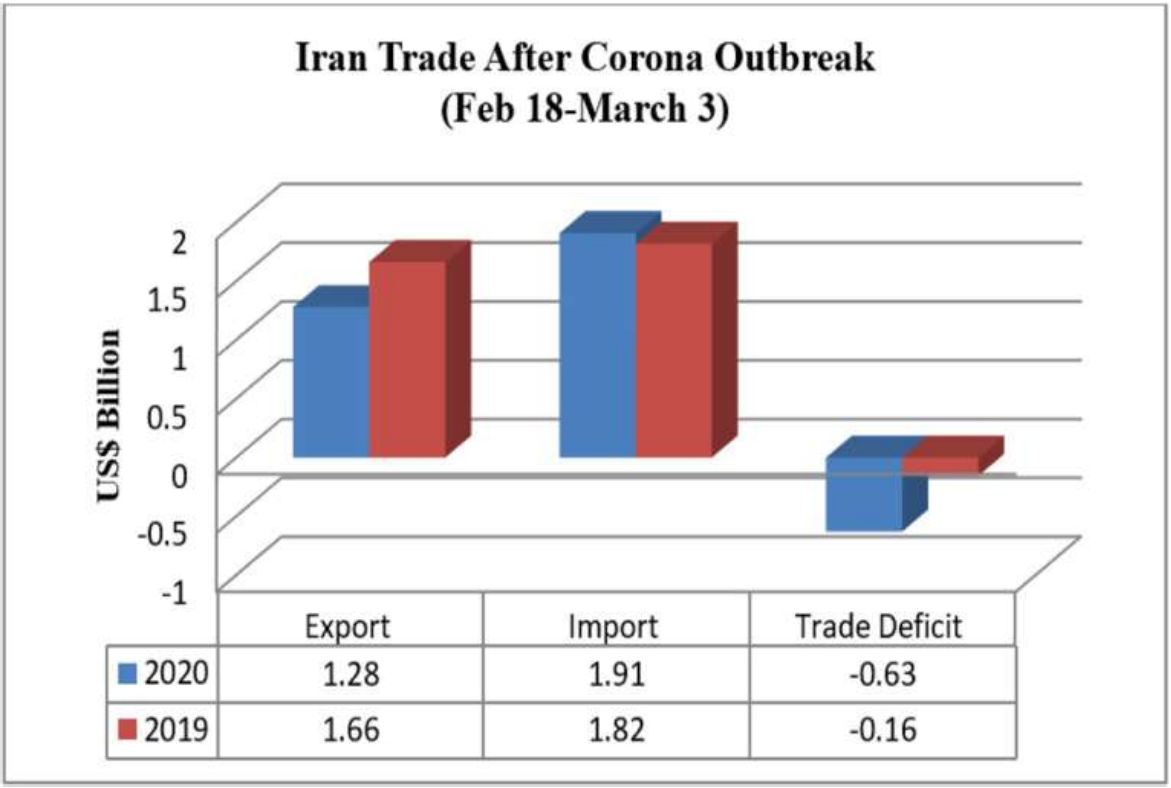

• تشير التقارير الإيرانية إلى معاناة بعض القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها قطاع الطاقة (١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، على الرغم من أنه تكبد بالفعل أضرارًا غير عادية من العقوبات الأمريكية، التي خفضت بعض الحسابات صادرات الخام الإيرانية إلى ٩٠٪ عام ٢٠١٩. بالإضافة إلى تضرر بالغ في قطاعات الخدمات والتصنيع والبناء (حوالي ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، فضلًا عن انخفاض الطلب بين ٣٥٪ و٦٠٪ في المجالات المرتبطة بالصناعة. وبرغم صعوبة التحديد الدقيق لعمق الأزمة الاقتصادية الإيرانية، فإن التقديرات تشير إلى انكماش الناتج المحلي بنسبة تتراوح ما بين ٢ و٥٪، ولا شك أن الأزمة المالية التي تعاني منها إيران حاليًا هي ما دفعت الحكومة باتجاه طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي.

• **أزمة ثقة في النظام:** واجه النظام الإيراني وباء كورونا بطريقته التقليدية التي تجمع بين الاستغلال الأيديولوجي وتأكيد التآمر الخارجي على الإيرانيين، ما فاقم أزمة الثقة بين النظام والشعب الإيراني، خاصة على صعيد الثقة بالمعلومات والتوجيهات الصادرة عن قادته. فقد أنكر النظام خطورة الفيروس في البداية، ورفض تطبيق التدابير الاحترازية الموصى بها دوليًا، واستمرت شركة ماهان للطيران التابعة للحرس الثوري في رحلاتها للصين، وامتنع النظام عن عزل مدينة «قم» التي كانت بؤرة الوباء لمكانتها الدينية.

وتدفع الحكومة مؤخرًا إلى العودة للحياة الطبيعية مراعاة للظروف الاقتصادية دون اكتراث حقيقي

بصحة الجماهير. وما يفاقم أزمة الثقة في الدولة، ازدواجية الخطاب الإعلامي للنظام داخليًا وخارجيًا، بما يثير الشكوك في شفافية النظام فيما يعلنه من إجراءات أو بيانات. وبرغم أن بعض الدراسات تضخم من تأثير تراجع مصداقية وشعبية النظام، فليس من المتوقع أن يتم إسقاطه شعبيًا بفعل هذه الأزمة.

• **انقسام مؤسسي جزئي:** حيث ظهرت حالة من عدم التنسيق قد ترقى لوصفها بالانقسام الجزئي بين مؤسسات الدولة في إدارة أزمة وكورونا. فقد كان هناك تضارب في التصريحات بين المسئولين. فعلى سبيل المثال، حينما صرح الرئيس «حسن روحاني» بعودة عمل الشركات والنشاط الاقتصادي لطبيعته مع اتخاذ الاحتياطات الصحية، قرر ١٣ محافظًا تمسّكهم بالحجر الصحي وكافة الإجراءات الاحترازية. إضافة إلى الازدواجية حول مسئولية مكافحة الفيروس بين المؤسسات الحكومية والثورية التابعة مباشرة للمرشد الأعلى الإيراني، وأكد ذلك ما اكتسبه الحرس الثوري وقوات الباسيج التابعين للمرشد الأعلى من نفوذ متزايد انعكس في قرار «خامنئي»، خلال هذا الوقت من الاضطراب الاقتصادي، بزيادة تمويل الحرس الثوري ٣٣٪، ومضاعفة تمويل الباسيج، في الوقت الذي استغرق فيه ١١ يومًا للموافقة على صرف ١,١ مليار دولار للحكومة لتقدم مساعدات للأسر وللشركات المضارة من الأزمة، من صندوق التنمية الوطنية الإيراني.

من ناحية أخرى، يرى بعض المتخصصين أن هذا الانقسام قد يشير إلى تراجع تأثير المعتدلين الذين يمثلهم «روحاني»، في مقابل زيادة تأثير المتشددين، ويزيد من الاعتماد على المؤسسات الثورية في إدارة الدولة في المرحلة القادمة. ويمكن الاستدلال على ذلك بأمر المرشد الأعلى في مارس الماضي بمنع مجلس الشورى من ممارسة حقه الدستوري في مناقشة الميزانية وتمريرها، ونقل هذه السلطة إلى مجلس صيانة الدستور، الذي يسيطر عليه «خامنئي» نفسه.

التداعيات الخارجية

• **توظيف أمريكي:** حيث اعتبرت الولايات المتحدة أن أزمة كورونا توفر فرصة لإنجاح سياسة الضغوط القصوى التي تنتهجها مع إيران لدفعها لإعادة التفاوض حول برنامجها النووي والصاروخي، ولذلك اعتمدت في صياغة موقفها تجاه إيران على أمرين؛ الأول: عدم الاستجابة للمطالبات الداخلية والخارجية لها بتخفيف العقوبات، بل جددتها وأضافت عقوبات جديدة تستهدف عددًا من الشركات في قطاع البتروكيماويات. وتصر الولايات المتحدة على تأكيد قدرة إيران المالية على مواجهة الوباء، وأنها تدعي احتياجها للمساعدات لكي تدعم بها العمليات الإرهابية وتمارس سياساتها المُهدِّدة لأمن المنطقة، ولذلك رفضت أن يوافق صندوق النقد الدولي على الطلب الإيراني بمساعدة قيمتها ٥ مليارات دولار.

أما الأمر الثاني: إحراج النظام الإيراني، حيث عرضت واشنطن مساعدات إنسانية وهي تدرك أن التعنت الإيراني سيدفعها لرفض هذه المساعدات، بل ورفض وجود منظمة أطباء بلا حدود لتقديم خدمة طبية، وأعلنت واشنطن عن استعدادها لتخفيض العقوبات بشرط العودة للتفاوض. والسياسة الأمريكية هنا بها قدر من المجازفة، إذ تؤثر على صورتها العالمية كقوة دولية كبرى تدافع عن القيم الإنسانية وتُعلي قيمة حقوق الإنسان، في حين أنها تقوض قدرة إيران على اتخاذ إجراءات أكثر فعالية في مواجهة الوباء.

- **مساعدة أوروبية حذرة:** تختلف الدول الأوروبية مع السياسة الأمريكية تجاه إيران، حيث تعمل على احتواء هذا البلد، إذ طالبت الولايات المتحدة بتخفيف العقوبات خاصة المؤثرة على القطاع الطبي، كما أكد الاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، على ضرورة مواصلة تقديم المساعدة المالية وغيرها من المساعدات لنظام الرعاية الصحية العام الإيراني، وإمكانية تعزيز التجارة الإنسانية من خلال أداة دعم التبادل التجاري «إنستكس»، مستهدفة احتياجات الرعاية الصحية العامة الأساسية لإيران في مكافحة الفيروس. كما تم رفع التجميد عن أرصدة بمبلغ ١,٦ مليار دولار تعود للبنك المركزي الإيراني لدى بنك «كلير ستريم» في لوكسمبورغ. وتخشى الدول

الأوروبية بسياستها الداعمة لطهران أمرين؛ الأول: استئناف البرنامج النووي الإيراني ومن ثم انهيار اتفاق عام ٢٠١٥، والثاني: زيادة تدفقات اللاجئين إلى أوروبا إذا ما تدهور الوضع الصحي والاقتصادي في إيران.

• **أوراق الضغط الإيرانية:** استخدمت إيران بعض أدواتها في سبيل كسب المزيد من المساعدة الدولية التي تمكنها من مواجهة التداعيات السلبية لتفشي الوباء داخليًا، وهنا يمكن الإشارة إلى استخدامها وكلاءها في العراق واليمن والخليج العربي، إما للانتقام من الولايات المتحدة والإضرار بحلفائها لرفضها تخفيض العقوبات، أو لإثبات استمرار القدرة على الفعل.

كما تستخدم التهديد بمواصلة تطوير برنامجها النووي، فبرغم تفشي جائحة كورونا، أوصت لجنة السياسة الخارجية والأمن القومي في البرلمان، في أحدث تقاريرها عن تنفيذ الاتفاق النووي، بخفض التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ووقف العمل بمعاهدة حظر الانتشار، كما تعمل على تشغيل الجيل الجديد من أجهزة الطرد المركزي في منشأة ناتنز قرب مدينة أصفهان وسط البلاد. وبغض النظر عن مدى جدية إيران في هذا الأمر، فإنها أثارت قلق الأوروبيين، وحفزتهم لتقديم المزيد من المساعدات.

قضايا السياسات العامة

1 كورونا والصناعات الصحية.. فرص مصرية واعدة

2 رهانات تعافي السياحة المصرية من أزمة «كورونا»

3 لماذا نجحت تجربة كوبا في إصلاح القطاع الصحي؟

1 كورونا والصناعات الصحية.. فرص مصرية واعدة

بينما تسابق مراكز الأبحاث العلمية الزمن لانتاج دواء أو لقاح مضاد لفيروس كورونا المستجد، فلا يبرز خط دفاع أمام تصاعد ضحايا الفيرس في دول العالم، غير القطاع الطبي بمعناه الواسع الذي يتكون من قطاع الرعاية الطبية (المُستشفيات ومُلحقاتها)، والقطاع الصناعي الطبي (صناعة الأدوية ومهمات حماية ومواد كيمائية مُطهرة). ويرتبط كفاءة هذين القطاعين في مواجهة الفيروس بحالتهما الداخلية في كل دولة، فما هي اقتصاديات الصناعات الصحية والطبية في مصر؟.

القطاع الصناعي الطبي

- يتسم القطاع الصناعي المصري بتنوع قطاعاته عرضيًا، بمعنى شموله العديد من الصناعات التي تبدأ من الصناعات الهندسية والإلكترونية لتصل حتى صناعة الورق والمُنتجات الغذائية. وبين هذا الطيف الواسع، تأتي صناعة الكيماويات التي تضم العديد من الصناعات التي يأتي ضمنها صناعة العقاقير والأدوية. وبالإضافة إلى ذلك، توجد لدى مصر ضمن الصناعات الهندسية والإلكترونية، صناعة المُعدات والمُستلزمات الطبية، التي تشمل جميع المُنتجات الطبية، بدءًا من المُعدات الطبية بالغة التعقيد والتقدم وصولًا إلى خافض اللسان الخشبي البسيط.

- يمكن التمييز بين صناعتي العقاقير والمُعدات بأن الأولى: هي أي مُركب كيميائي يتعلق بالمناعة أو الأيض، بينما تتعلق الثانية بأي جهاز يتصل بجسم المريض. وحتى داخل هاتين الصناعتين، فإن هنالك تعددًا واسعًا، حيث تتنوع صناعة المُعدات إلى المُعدات الاستبدالية، مثل: أنابيب القسطرة، والأجهزة المُساعدة (مثل: أجهزة تقوية السمع، وأجهزة طب العيون، وغيرها). لذلك سيتم التركيز في هذا التقرير على الشقين الأساسيين، وهما: صناعة العقاقير والمُعدات بجميع أقسامهما.

- تُعتبر صناعة العقاقير في مصر من بين أسرع القطاعات نموًا في العالم بمعدل نمو سنوي مركب CAGR يبلغ ٢٢٪ خلال الفترة ما بين ٢٠١٣ و٢٠١٨، وهو معدل أعلى من معدل نمو القطاعات النظيرة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم البالغة ٢٪ و٣٪ على التوالي. وتُعتبر صناعه الدواء في مصر من بين أكبر صناعات الدواء في المنطقة، حيث سجلت مبيعات في عام ٢٠١٨ بمبلغ ٦٦,٦ مليار جنيه. ويعود ذلك إلى أساسيات السوق القوية التي تتمثل في التركيبة الديمغرافية للبلاد، وتحسن وضع الاقتصاد الكلي في مصر خلال السنوات الأخيرة.

يوضح الشكل التالي حجم سوق صناعة الدواء ومُعدلات نموها مُقارنة بمنطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

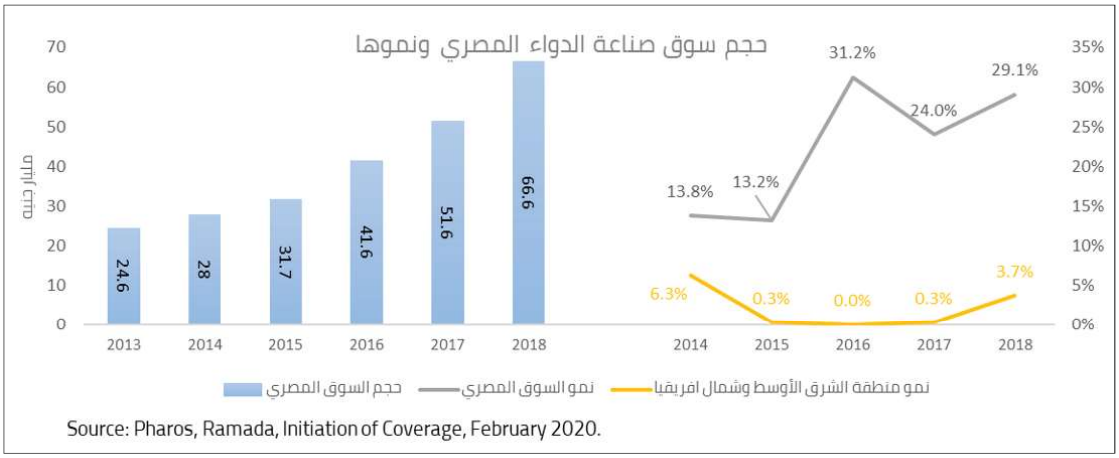

Source: Pharos, Ramada, Initiation of Coverage, February 2020.

- يعمل في قطاع التصنيع داخل مصر بعض من أهم المصنعين العالميين، من أمثال «نوفارتس فارما» التي تُسيطر على ٨٪ من حجم السوق، بالإضافة إلى «سانوفي» التي تحوز حصة سوقية بمقدار ٥٪، وكذلك فايزر، التي تصل نسبتها إلى ٣٪، كما يعمل بالسوق مُصنعين محليين من أمثال، «فاركو» بـ ٥٪، وأمون بـ ٥٪. وعلى الرغم من وجود هؤلاء المُصنعين والنمو الكبير الذي يتمتع به القطاع، إلا أنه لا يسد الاحتياجات الكاملة للبلاد ما يضطرها إلى اللجوء للأسواق العالمية لسد احتياجاتها سواء من المُنتجات الدوائية كاملة التصنيع التي تدخل للاستهلاك مُباشرة أو مواد كيمائية عضوية تستخدمها الشركات المصنعة ذاتها ليبلغ حجم وارداتهما معًا نحو ٤ مليار دولار في عام ٢٠١٨،

ويوضح الشكل التالي تطور الواردات المصرية من النوعين

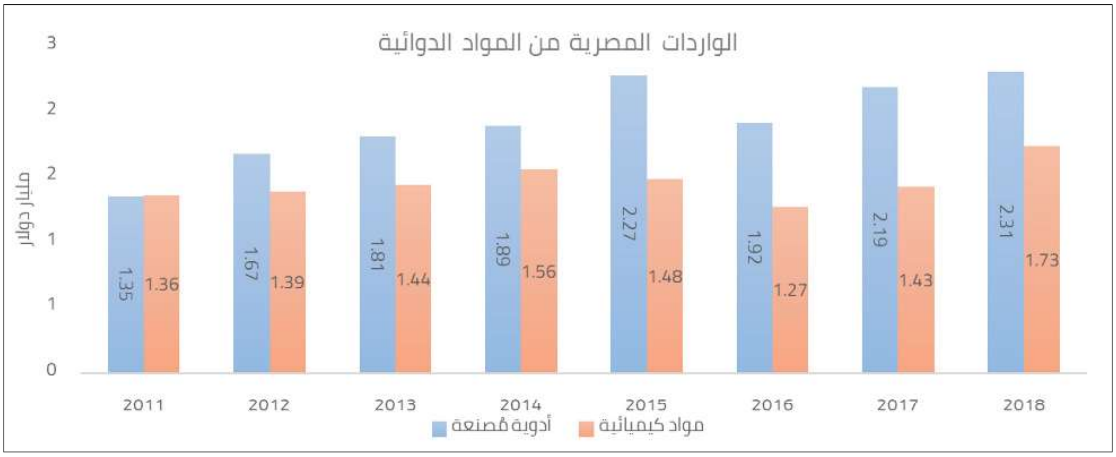

• برغم انخفاض نسبة الواردات الدوائية بالنسبة لإجمالي الواردات المصرية، والتي بلغت ٨٠ مليار دولار تقريبًا في عام ٢٠١٨؛ إلا أن هذه الواردات تُمثل عصب صناعة الدواء في مصر، وخاصة المواد الكيميائية التي تعتمد عليها المصانع اعتمادًا تامًّا لتصنيع المُنتجات الدوائية المحلية، وهو ما يجعل القطاع يعتمد بشكل كبير على الخارج، خاصة الصين التي تستورد مصر منها ٤٠٪ من احتياجاتها، وهو ما يُعرّض القطاع لأزمة في الوقت الحالي بسبب الإغلاق الصيني الكبير للمصانع تحت ضغط كورونا، لكن ما يُقلل من حدة الأزمة هو ارتفاع المخزون لدى شركات الأدوية بما يكفيها للاستمرار في التصنيع حتى ستة أشهر كاملة وفقًا لغرفة صناعة الأدوية.

• تعمل ٢٨١ شركة في صناعة المُعدات الطبية في مصر مُقسمة بين قطاعاته الرئيسية الثلاثة مُعظمها من الشركات المحلية، مع بعض الشركات العالمية مثل جاك الصينية. وتستورد مصر كذلك جزءًا من احتياجاتها من هذه المُعدات من الخارج بلغ في عام ٢٠١٨ ما إجماليه مليار دولار **كما يوضح الشكل التالي:**

• تبدو أمام قطاع المعدات الطبية فرصة قوية في الوضع الراهن للتوسع ورفع استثماراته بغرض تغطية السوق المصري والتوسع للخارج، في ظل نقص العرض الذي يُعاني منه العالم وارتفاع الطلب بمُعدلات كبيرة للغاية نظرًا لإجراءات مُكافحة كورونا عالميًا، فضلا عن فرص التمويل الضخمة داخليا مع إجراءات تيسيرية تُقدمها الحكومة لدفع النشاط الاقتصادي.

قطاع الرعاية الطبية

• يضم قطاع الرعاية الطبية المُستشفيات في القطاعين العام والخاص، وقد لقى القطاع في السابق اهمالا نسبيا نظرًا لتركيز الاهتمام على قطاعات البنية التحتية اللازمة للنمو، وقطاع التشييد والبناء

لاستيعاب النمو السريع في مُعدلات نمو السَّكان، وارتفاع الطلب على الشقق السكنية، لذلك لم تتجاوز الاستثمارات الموجهة للقطاع في السنوات بداية من ٢٠١١/٢٠١٠ مقدار ٢,٦٪ من إجمالي الاستثمارات المُنفذة في الاقتصاد المصري، كما يوضح الشكل التالي

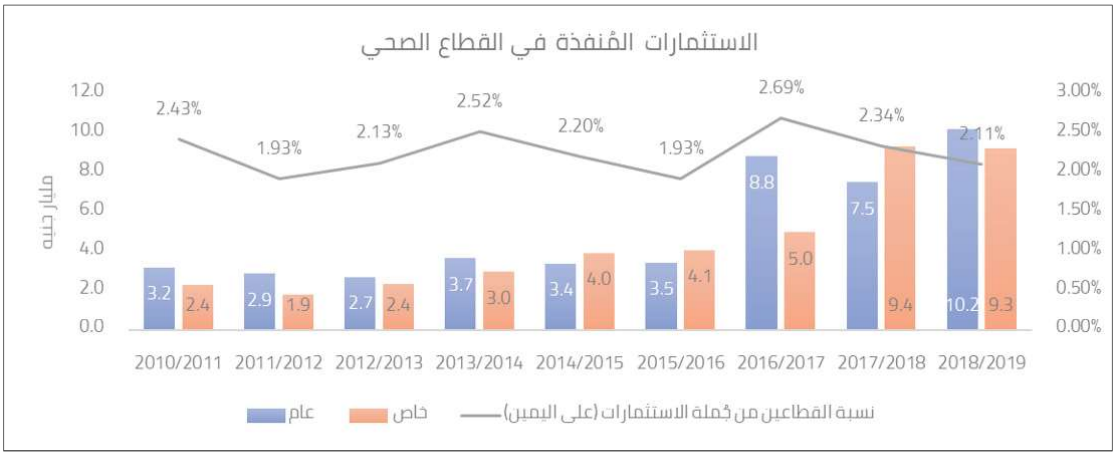

• يُعاني الإنفاق الحكومي المصري على قطاع الرعاية الصحية من انخفاض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، سواء في العموم أو مُقارنة مع متوسط الإنفاق العالمي، حيث استقر في متوسط الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٧ عند مستوى ٤,٦٦٪، بينما تطور من مستوى ٤,٨٪ في بداية الفترة إلى مستوى ٥,٢٨٪ في نهايتها، أما المستوى العالمي فقد بلغ في المتوسط في الفترة ذاتها ٩,٥١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبدأ في بدايتها بمستوى ٩,٢١٪ وانتهى عند ٩,٨٪. ويوضح الشكل التالي تطور الإنفاق على قطاع الرعاية الصحية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عدد من دول العالم:

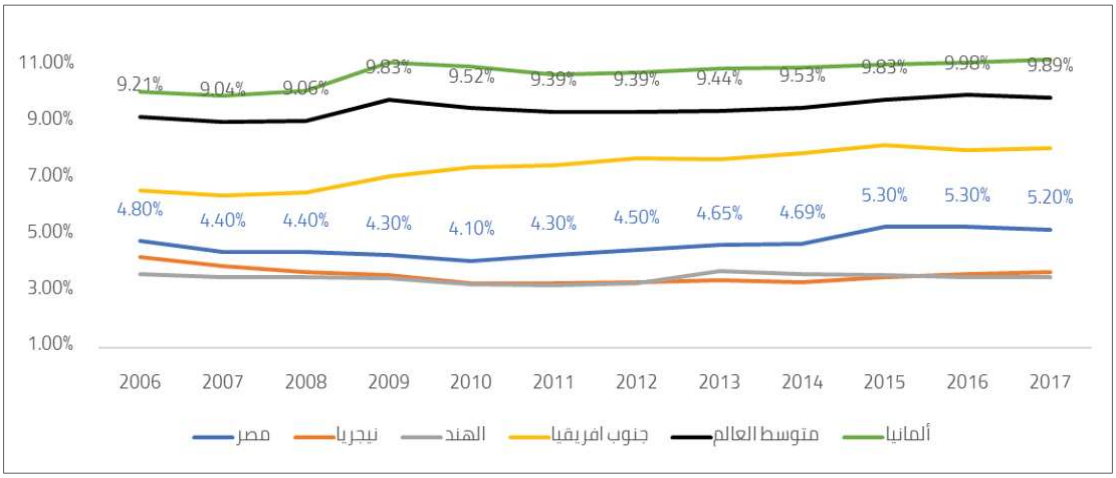

يتضح أن مُعدلات الإنفاق المصري على قطاع الرعاية الطبية أعلى من نظيرتها في دول نامية كالهند ونيجيريا وأقل من جنوب إفريقيا، وإن كانت جميع هذه الدول تحت مُعدل الإنفاق العالمي. إذ شهد الإنفاق المصري تطورًا كبيرًا في السنوات الثلاث الأخيرة بداية من ٢٠١٥ ليبلغ لأول مرة في تاريخه مستوى أعلى من ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما تضمنت موازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ استهدافًا لرفع مُخصصات قطاع الرعاية الصحية إلى ٩٥,٧ مليار جنيه من ٧٣ مليارًا في موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩، وذلك بنسبة زيادة قدرها ٣١٪، وهو ما سيرفع الإنفاق على الصحة في حال تحقق بنحو ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي ليقربه من الإنفاق في جنوب إفريقيا عند مستويات ٧-٨٪.

2 رهانات تعافي السياحة المصرية من أزمة كورونا

تأثر قطاع السياحة المصرية بشدة من أزمة وباء كورونا المستجد، لاسيما وأن الاغلاق الحدودي وتوقف أنشطة الطيران شكل ضربة قاسية لايرادات ذلك القطاع، لكن مع ذلك، فليست هي الأزمة الأولى التي يتعرض لها القطاع، إذ واجه من قبل أزمات متكررة سواء في أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ أو سقوط الطائرة الروسية في عام ٢٠١٥، حيث استطاع النهوض والتعافي مجددا، لاسيما في ظل تكاتف أجهزة الدول لتخفيف الأعباء عن القطاع السياحي.

صمود أمام الأزمات

- تعرض قطاع السياحة لانتكاسة مع أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، ليزداد الأمر تأزمًا مع حادث سقوط الطائرة الروسية في عام ٢٠١٥، حيث خسر القطاع ما يقارب ٣٥ مليار دولار في الفترة ما بين عامي ٢٠١١–٢٠١٦. ولم يحقق القطاع في عام ٢٠١٦ سوى ٢,٦٤ مليار دولار. لكن مع ذلك تمكنت السياحة من التعافي والصعود مرة أخرى في عام ٢٠١٧، حيث جنى القطاع في هذا العام ٧,٧ مليارات دولار، باستقبال البلاد ٨,٢٩ ملايين سائح، لتصبح مصر رائدة النمو السياحي في منطقة الشرق الأوسط لعام ٢٠١٧، وفقًا لمنظمة السياحة العالمية.

- استمرت نجاحات قطاع السياحة في العامين التاليين، حيث تخطت ١٣ مليون سائح وإيرادات بـ١٣ مليار دولار في عام ٢٠١٩، لتتجاوز بذلك لأول مرة إيرادات عام ٢٠١٠ التي بلغت حينها ١٢,٥٢ مليار دولار، ودفع ذلك منظمة السياحة العالمية إلى توقع زيادة نسبة نمو أعداد السياح الوافدين إلى مصر بـ٢٠٪ في عام ٢٠٢٠، أي إن مصر كانت تستعد لاستضافة أكثر من ١٦ مليون سائح.

- تعززت توقعات نمو القطاع السياحي مع قرب افتتاح عدد من المنشآت الثقافية، كالمتحف المصري الجديد ومتحف الحضارة، بل إن التوقعات المتفائلة شجعت الحكومة المصرية على دمج وزارتي السياحة والآثار في نهاية العام الماضي ٢٠١٩، حيث كان المستهدف من ذلك القرار تعظيم فرص الاستفادة من موارد مصر السياحية والأثرية، مما يعود بالزيادة على الإيرادات السياحية المحققة.

- سعت وزارة السياحة والآثار إلى دعم توقعات النمو السياحي، عبر التخطيط لإنهاء عدد من المشروعات الجارية في كل من القطاعين السياحي والأثري، وذلك قبيل الموسم السياحي الشتوي

القادم ٢٠٢٠-٢٠٢١. إذ انتهت من تطوير وترميم ٧ مشروعات أثرية من أصل ٢٦ مشروعًا كان مقررًا استكمالها قبيل نهاية العام الحالي، فيما يجري العمل على بقية المشروعات على الرغم من الأزمة الناتجة عن وباء كورونا.

• **مع الإغلاق الحدودي بين دول العالم إثر أزمة كورونا، لوحظ انخفاض متزايد في أعداد الحجوزات المستقبلية لدى الوكالات السياحية والفنادق في مصر خاصة في فبراير ٢٠٢٠، حيث تم تسجيل عمليات إلغاء لكافة الحجوزات في شهري مارس وإبريل من هذا العام. ولم تتوقف أزمة قطاع السياحة عند ذلك الحد في مصر، لا سيما مع ظهور الفيروس في حالات فردية لبعض السياح، فضلاً عن اكتشاف الجهات المصرية بؤرة وبائية يوم ٦ من مارس الماضي بإحدى البواخر السياحية العاملة بين الأقصر وأسوان.**

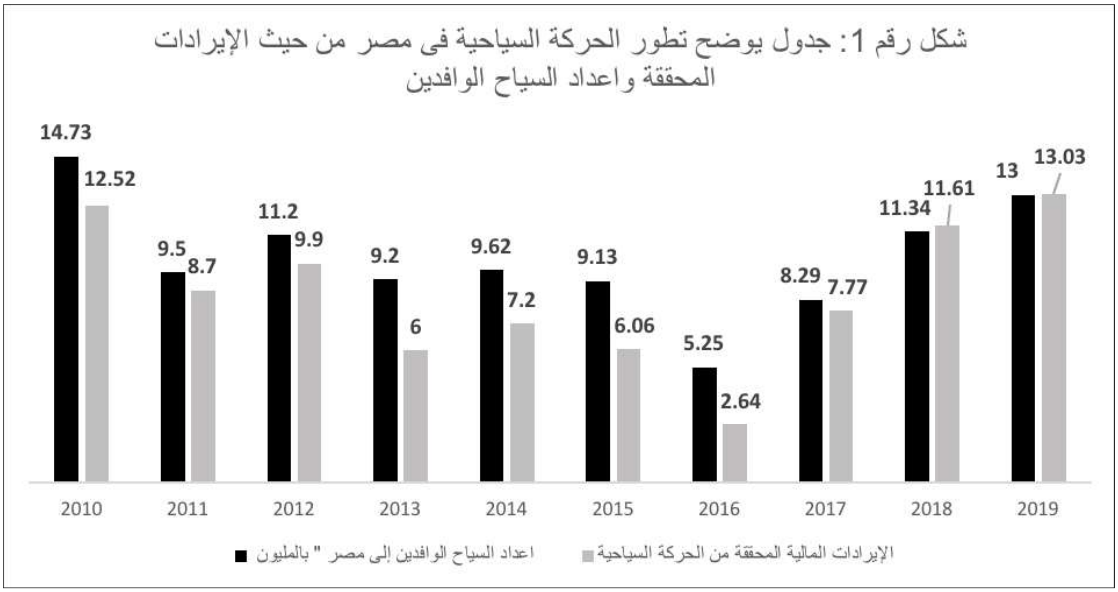

المصدر: منظمة السياحة العالمية، البنك المركزي المصري.

إجراءات مصرية

• اتخذت وزارة السياحة والآثار المصرية عددًا من الإجراءات الصارمة التي ألزمت بمقتضاها جميع المنشآت السياحية بالإبلاغ عن أي حالة مصابة بالمرض، كما قامت الوزارة بالتعاون مع غرفة المنشآت الفندقية بعمل برنامج تدريبي عاجل لكافة العاملين بالفنادق حول كيفية التعامل مع أعراض فيروس كورونا والحالات المصابة بهذا المرض.

• مع تصاعد أعداد المصابين بالوباء داخل عدد من الدول السياحية الكبرى، علقت الحكومة المصرية حركة الطيران الدولي في كافة أنحاء البلاد ابتداء من يوم ١٩ مارس الماضي. وعلى إثر ذلك، أعلن المجلس الأعلى للآثار عن غلقه جميع المزارات الأثرية والمتحفية أمام الجمهور ابتداء من ٢٣ مارس الماضي، مع البدء في حملة شاملة لتعقيم وتطهير تلك المزارات. وبالمثل قامت المنشآت الفندقية بإجراءات مماثلة، في عملية التعقيم والتطهير.

اتجهت الدولة لتخفيف آثار أزمة كورونا على قطاع السياحة عبر الإجراءات التالية:

• قررت رئاسة الوزراء في ١٧ مارس الماضي، تأجيل سداد الضريبة العقارية على المنشآت السياحية لمدة ٣ أشهر، كما سمحت بتقسيط الضرائب العقارية المتأخرة من قبل على تلك المنشآت على دفعات بعد انحسار الوباء، والذي قدرت رئاسة الوزراء مداه بـ٦ أشهر.

• أعلن صندوق الطوارئ بوزارة القوى العاملة في ٣٠ مارس الماضي عن موافقته على طلب وزارة السياحة واتحاد الغرف السياحية لتقديم إعانات مالية لكافة العاملين بالمنشآت السياحية، التي اضُطرت إلى غلق أبوابها بسبب تداعيات الوباء.

• أعفى المجلس الأعلى للآثار، في ١ إبريل الماضي، كافة البازارات والمطاعم الموجودة بالمواقع الأثرية والمتاحف من دفع القيم الإيجارية إلى حين انحسار أزمة الوباء.

• قرر الرئيس «عبدالفتاح السيسي»، في ٧ إبريل، إسقاط الضريبة العقارية عن كافة المنشآت السياحية والفندقية لمدة ٦ أشهر قادمة، وإرجاء تسديد الضرائب المتراكمة على المنشآت سابقًا لمدة ثلاثة أشهر بدون أي غرامات أو عقوبات تأخير.

• وجّه البنك المركزي بإتاحة جزء من أموال مبادرة دعم المنشآت الفندقية والسياحية التي أُطلقت في مطلع العام الجاري، لكي تتمكن تلك المنشآت من دفع رواتب العمالة التي لديها، فضلًا عن تغطية مصاريفها التشغيلية.

3 لماذا نجحت تجربة كوبا في إصلاح القطاع الصحي؟

لم يكن غريبا أن تدعم كوبا دولة متقدمة مثل إيطاليا في أوروبا بالمساعدات الصحية بعد أن شهدت تفشيا لوباء كورونا المستجد، لاسيما إذا ما علمنا أن نظام الرعاية الصحية الكوبية يعد من أفضل تجارب الإصلاح الصحي في الدول النامية، حيث تم تطويره على مدار ٦٠ عاما. وبرغم وجود نقص في توافر المستلزمات الطبية في هذا البلد، إلا أنها تملك كوادر بشرية طبية، بخلاف توفر خدمات الرعاية الصحية الأولية في مناطق البلاد المختلفة، حيث انخفضت معدلات وفيات الرضع والأمهات لتصبح أفضل من مثيلاتها في الدول المتقدمة.

تطور الإصلاح الصحي

• عندما تولت الحكومة الثورية بقيادة «فيدل كاسترو» السلطة في كوبا في عام ١٩٥٩، كان ملايين الكوبيين دون رعاية صحية. وشهدت مرحلة ما بعد الثورة في الستينيات تدهورًا شاملًا في القطاع الصحي، حيث غادر الجزيرة نصف عدد أطبائها البالغ عددهم وقتها ستة الآف طبيب، كما ازداد تدهور الخدمات الصحية في الريف، وبلغ معدل وفيات الرضع في الريف ١٠٠ لكل ١٠٠٠ ولادة حية.

• شرعت السلطات الصحية الكوبية سريعًا في اتخاذ عدد من الإجراءات الإصلاحية بهدف إنشاء نظام صحي وطني يستطيع من خلاله كافة المواطنين الوصول لكافة الخدمات الصحيةواعتمدت على ثلاث ركائز، هي:

	الاهتمام بالرعاية الصحية الأولية.
	الاهتمام بتعليم وتدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية.
	دمج أنظمة تقديم الرعاية الصحية المتعددة في نظام واحد، بحيث يكون هذا النظام قادرًا على تلبية كافة الاحتياجات الصحية للمواطنين.

• أطلقت كوبا أول برامج السياسات الصحية في عام ١٩٦٠، من خلال القوافل الطبية في المناطق الريفية، والتي كانت تعاني أكثر من غيرها من شح في الخدمات الطبية وتفشي الأمراض المعدية. وساعدت تلك القوافل في توفير خدمات طبية أفضل للمواطنين، وتوعيتهم حول كيفية تجنب الإصابة بالأمراض المعدية، وخاصة مرض الملاريا. كما تم بناء عدد من المستشفيات في المناطق

الريفية، ليزداد العدد من مستشفى واحد في عام ١٩٦٠ إلى ٥٣ مستشفى في عام ١٩٧٠، وجرى توزيع العاملين في القوافل الطبية على تلك المستشفيات وفقًا لاحتياجات السكان.

• في منتصف السبعينيات، تم إنشاء وزارة الصحة العامة في كوبا، وأصبحت مسئولة بشكل كامل عن تخطيط وتنفيذ البرامج والتدريبات الطبية. فبينما تشرف وزارة التعليم على منح الشهادات الأكاديمية، تقوم وزارة الصحة العامة بتصميم المناهج التعليمية والتدريبية والإشراف عليها وفقًا لاحتياجات السكان ورؤيتها الجديدة في إصلاح القطاع الصحي.

• تأسست استراتيجية الإصلاح الصحي على الإدارة الجيدة للموارد البشرية الطبية المتوفرة في كوبا. حيث باشرت وزارة الصحة العامة في بادئ الأمر بإنشاء قاعدة بيانات كاملة لكافة العاملين والدارسين، في المرحلة الجامعية بالقطاع الطبي، من أجل حصر كافة الموارد البشرية المتاحة. وفي سبيل الحد من مركزية التعليم الطبي في المدن الرئيسية، تم إنشاء كليات في كافة التخصصات الطبية في المدن الريفية يتعلم فيها الطلاب بالمجان، لتشجيع الطلاب من تلك المدن على الالتحاق بالكليات الطبية، وتخريج أكبر عدد ممكن من العاملين في قطاع الرعاية الطبية لتغطية احتياجات القوى البشرية الطبية بالمستشفيات في كافة أنحاء كوبا.

• على الرغم من جهود الإصلاح الصحي، ظلت هناك مجموعة من المشاكل القائمة في النظام الصحي الكوبي، حيث إن اعتماد النظام بشكل رئيسي على المستشفيات أدى إلى طول فترة انتظار المرضى للحصول على الخدمات الطبية، مع نقص التكامل بين الخدمات الوقائية والعلاجية. لذا، لجأت وزارة الصحة العامة لإدخال نظام صحي جديد، يتضمن إنشاء عيادات طبية عامة واعتمادها كأساس لتقديم خدمات الرعاية الصحية فيما عرف ببرنامج «طبيب وممرضة الأسرة». وفي عام ١٩٧٤، افتتحت وزارة الصحة العامة أول عيادة طبية عامة متكاملة، وهو مرفق صحّي يقدم خدمات التشخيص والعلاج للمرضى الخارجيين، وفي العام التالي عمَّمت الوزارة النموذج في جميع أنحاء كوبا.

• يضم فريق العاملين ببرنامج «طبيب وممرضة الأسرة» داخل العيادات العامة، طبيبًا عامًّا ممارسًا، وممرضة، وطبيب أطفال، وطبيبًا للتوليد وأمراض النساء، وأخصائيًّا اجتماعيًّا. ويقوم الممرضون والأخصائيون الاجتماعيون بزيارات منزلية، وكذلك يقدّمون الخدمات الطبية في أماكن العمل، والمدارس، والمجتمعات المحلية. وشملت الخدمات المقدَّمة حملات صحية، مثل برامج التطعيم الجماعي لمكافحة الملاريا وحمّى الضَّنْك.

كما قام الفريق أيضًا بتنسيق برامج الرعاية الأولية، ومنها: رعاية الأمومة والطفولة، والرعاية الطبية لكبار السن، وطب الأسنان، بالإضافة إلى برامج الصحة العامة، وتضم مكافحة الأمراض المُعدية، والخدمات البيئية، ومراقبة الأغذية، وخدمات الصحة المدرسية، والطب المهني وطب العمل. وقد نجحت تلك العيادات في خلق حالة من التكامل بين الطبّ العلاجي والطبّ الوقائي، وأصبحت ركيزة للرعاية الصحية الأولية. وقد وفرت فرق العمل هذه نقطة دخول واحدة إلى النظام الصحي، مما أتاح سجلًا كاملًا للتاريخ الطبّي للمرضى.

ثمار إصلاحية

• نجحت السياسات التي طبقتها كوبا في توسيع نطاق التغطية الصحية، وأصبحت الحكومة تدير نظامًا صحيًّا وطنيًّا تتولى فيه المسئولية المالية والإدارية عن الرعاية الصحية لجميع مواطنيها، في غياب تام للمستشفيات والعيادات الخاصة. وتنفق الحكومة الكوبية، وفقًا لإحصائيات البنك الدولي لعام ٢٠١٧، ما يوازي ١١,٧١٪ من الدخل القومي على الصحة.

• يقدم النظام الصحي في كوبا رعاية أولية أثبت فعاليتها في تطبيق الخدمات الوقائية. إذ تمتلك كوبا رقمًا قياسيًّا في التحصين الكامل للأطفال بعمر السنتين ضد ١٣ مرضًا بنسبة ٩٨٪؛ مع تقديم رعاية ما قبل الولادة لحوالي ٩٥٪ من النساء الحوامل بنهاية الثلث الأول من الحمل. وأصبحت

معدلات وفيات الرضع تساوي ٤,٢ لكل ١٠٠٠ مولود، محققةً بذلك معدلًا مساويًا تقريبًا لمثيله في كندا والولايات المتحدة الأمريكية، كما هو موضح في الرسم البياني.

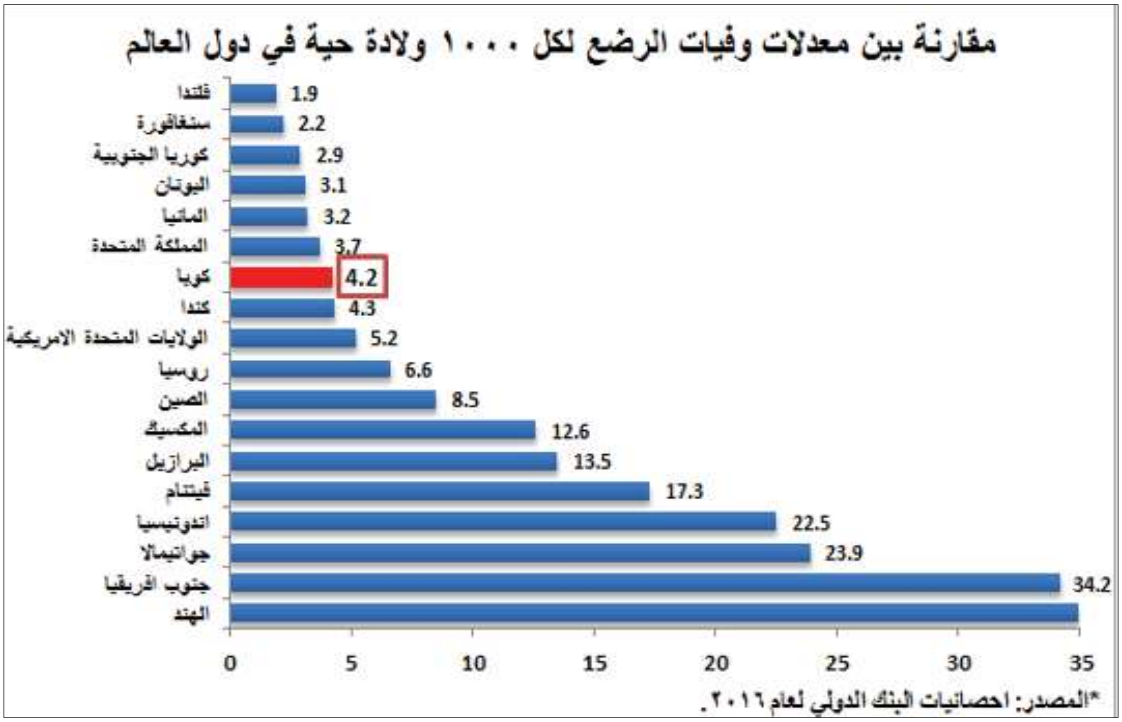

• استثمرت الحكومة الكوبية مبالغ كبيرة في تمويل بحوث العقاقير واللقاحات وتطويرها، حيث أدى استثمار ما يقرب من مليار دولار أمريكي في الصناعة الصيدلانية والتكنولوجيا الحيوية في كوبا، إلى إنتاج أدوية ولقاحات ومعدات للتشخيص المبكر تُصدَّر إلى دول كثيرة في العالم. فيما حصلت مجموعة الصناعات البيوتكنولوجية والصيدلية الكوبية (بيوكوبافارما)، وهي الشركة العامة التي تجمع جميع المشاركين في صناعة الطب الحيوي داخل كوبا، على أكثر من ألفي براءة اختراع، وتصدر مئات من المنتجات المختلفة إلى البرازيل، وفيتنام، وجنوب إفريقيا، وفنزويلا، والجزائر، وإيران.

• تمتلك كوبا أيضًا قدرة فائقة على جمع البيانات الصحية وتحليلها، من خلال مركز الإحصاءات الوطنية، الذي يجمع البيانات من جميع مستويات النظام الصحي، بدءًا من مكاتب طب الأسرة؛ من أجل تطوير خطط تأهب للطوارئ الصحية تتضمن آليات الإنذار المبكر والاستجابة الفورية لأي مخاطر صحية تطرأ في البلاد.

• شهد التعليم الصحي في كوبا طفرة كبيرة خلال نصف قرن تقريبًا، خصوصًا مع تخصيص الحكومة الكوبية أكثر من ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق على التعليم العام. فأصبح هذا البلد يملك أعلى نسبة أطباء بالنسبة لتعداد السكان بين دول العالم، إذ يبلغ متوسط عدد الأطباء لكل ألف نسمة في كوبا ٧,٥٢ أطباء، وهو معدل يفوق بكثير أعداد الأطباء في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المتقدمة، كما هو موضح بالرسم البياني التالي:

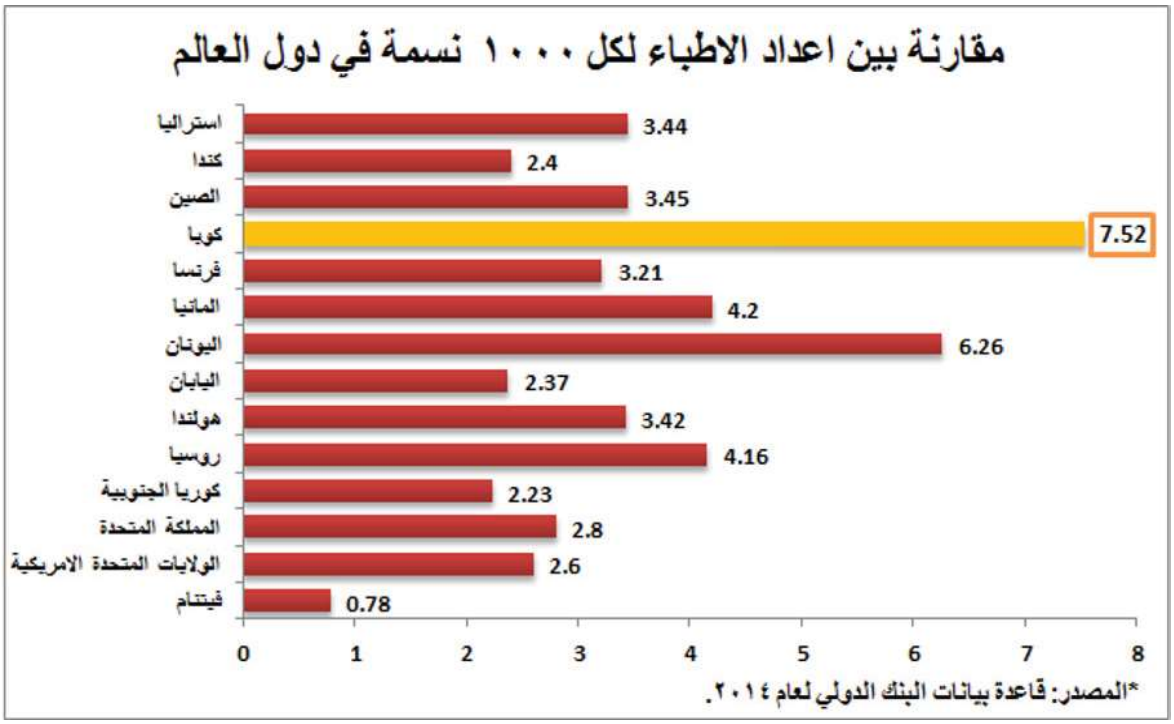

• مع انخفاض أجور الأطباء في كوبا (حوالي ٥٠ دولارًا شهريًا)، وتدني جودة المرافق الصحية، والنقص المتكرر للأدوية الأساسية؛ لجأ الأطباء إلى الهجرة خارج البلاد ليشكلوا بذلك المصدر الأول للنقد الأجنبي. وبفضل اتفاق تم توقيعه في عام ٢٠٠٠ مع الرئيس الفنزويلي الراحل «هوغو شافيز»، تحصل كوبا منذ فترة طويلة على مائة ألف برميل من النفط يوميًا (بأسعار مدعومة) مقابل عمل أكثر من عشرة آلاف طبيب وأكاديمي في فنزويلا. كما ينتشر حوالي ٥٠ ألف طبيب كوبي في ٦٧ دولة، ويُدرّون لبلدهم عائدات سنوية تتجاوز ١١ مليار دولار.

قضايا نوعية

1

حدود تأثير تراجع سعر النفط
على الاقتصاد المصري

2

سياسات الدول لمواجهة تهديدات
نقص «الأمن الغذائي»

3

هل تؤخر «كورونا» خطط التنمية
المستدامة بالعالم ومصر؟

1 حدود تأثير تراجع سعر النفط على الاقتصاد المصري

يطرح تراجع أسعار النفط العالمية خلال الآونة الأخيرة تأثيرات متباينة على الاقتصاد المصري، فمن جهة، قد يخفف الأعباء المالية عن الموازنة العامة لاسيما على صعيد مخصصات دعم المواد البترولية، لكن بالمقابل قد يفرض ضغوطات على تحويلات العمالة المصرية في الخليج وغيرها. لاسيما وأن انخفاض أسعار النفط يتواكب مع ركود الاقتصاد العالمي وحركة التجارة العالمية إثر انتشار وباء كورونا المستجد.

ملامح أزمة النفط

• شهدت أسعار النفط العالمية تراجعًا بنحو ٥٥ بالمائة خلال مارس الماضي، في أسوأ هبوط شهري لها على الإطلاق، بعدما أشعل فيروس كورونا فتيل الخلافات بين منتجي النفط، وأربك حسابات العديدين منهم، وكاد يتسبب في انهيار تحالف «أوبك+»، ودفع الأسعار للتراجع بصورة غير مسبوقة. حتى إن معظم التوقعات كانت تشير إلى أن الأسعار ستتراجع إلى مستويات منخفضة تتراوح بين ١٠ دولارات و٣٠ دولارًا للبرميل على أقصى تقدير خلال هذه الفترة.

• اعترضت روسيا على اقتراح السعودية بخفض إمدادات النفط الخام بنحو ١,٥ مليون برميل إضافية، وهي خطوة تعتبرها موسكو ستصب في صالح منتجي النفط في الولايات المتحدة الذين زادوا من حصتهم السوقية العالمية بنحو ٤ ملايين برميل منذ عام ٢٠١٦، ناهيك عن تشديد الإدارة الأمريكية العقوبات الاقتصادية على مشاريع النفط والغاز الروسي.

• تحسنت أسعار النفط بعد اتصالات بين الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، والرئيس الروسي «فلاديمير بوتين»، وملك السعودية «سلمان بن عبدالعزيز»، كما تم عقد لقاء آخر لـ«أوبك+» يوم ٩ إبريل ٢٠٢٠، حيث تمت الموافقة على تخفيض إنتاج النفط. وأدى ذلك إلى ارتفاع ملحوظ بلغ ٣٣,٩٠ دولارًا للبرميل، بينما بلغ سعر برميل الخام في الولايات المتحدة ٢٣,٦٢ دولارًا للبرميل. ويوضح الشكل مستوى أسعار النفط خلال الفترة التي أعقبت تفشي وباء كورونا.

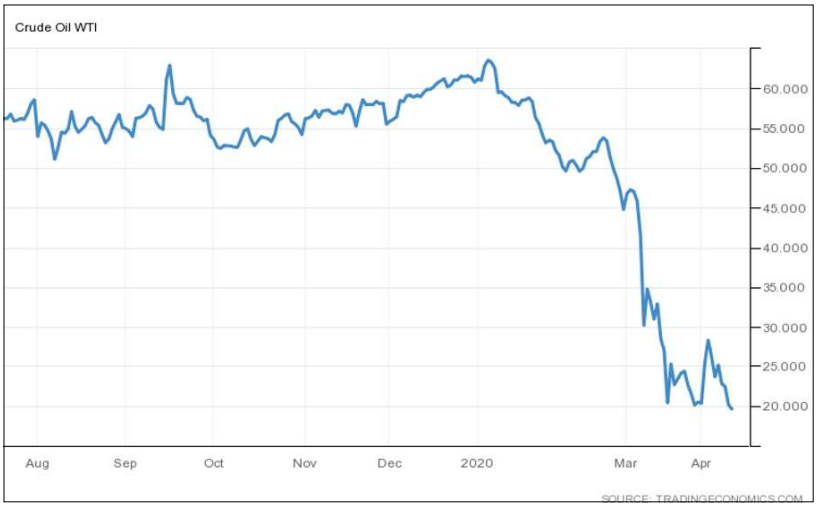

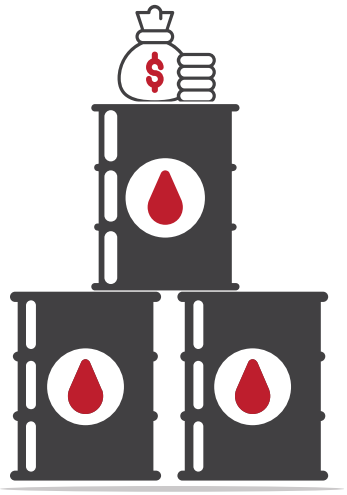

تخفيف الأعباء

قد يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى آثار إيجابية على الاقتصاد المصري، وذلك على النحو التالي:

- خفض تكلفة الاستيراد، حيث كانت الحكومة المصرية تقدر سعر برميل النفط في الموازنة العام الجاري بقيمة ٦٨ دولارًا، قبل أن تقرر خفضه إلى ٦٤ دولارًا، وفقًا لتقرير مؤشرات الأداء الاقتصادي والمالي خلال النصف الأول من العام المالي الجاري.
- خفض هوامش أرباح الشركات النفطية الكبيرة التي تعمل في مجال الحفر والاستكشاف في مصر، حيث إنها تحصل على هامش الربح من بيع حصتها في الإنتاج والسعر العالمي.
- مساعدة الاقتصاد المصري على احتواء الضغوط التضخمية الأخرى التي قد تنشأ في الفترة المقبلة مع استمرار تداعيات فيروس كورونا، حيث إن ثمة توقعات بتراجع مستويات التضخم بمصر لأقل من المتوقع ما بين ٧ و٨٪، خلال العام الجاري ٢٠٢٠.
- السماح بتخفيض أسعار الطاقة المحلية بنسبة تصل إلى ١٠٪، وذلك في المراجعة الدورية التي تجري كل ثلاثة شهور لأسعار البنزين طبقًا لآلية التسعير التلقائي مما يخفف الأعباء عن كاهل المواطن المصري، ويخفض من تكلفة نقل البضائع.
- خفض دعم المواد البترولية، والتي كانت قد بلغت خلال العام الجاري من ٥٠ مليار جنيه إلى ٣٧ مليار جنيه، حيث كانت تقديرات الحكومة على أساس سعر للنفط يبلغ ٦٤ دولارًا للبرميل، بينما يبلغ المتوسط السنوي ٥٤ دولارًا.
- إمكانية توقيع مزيد من العقود الآجلة لاستيراد كميات كبيرة من خام البترول ومشتقاته، للاستفادة من انخفاض الأسعار العالمية حاليًّا، علمًا بأن مصر تقوم بمناقصات دورية لاستيراد المشتقات البترولية كل ٣ شهور لتلبية احتياجات السوق المحلية. ومعروف أن شركات البترول الأجنبية العاملة في مصر تبيع حصتها من الخام المنتج من امتيازاتها البترولية إلى الحكومة المصرية بحسب معادلة سعرية مرتبطة بأسعار الخام العالمي.

تداعيات سلبية

في المقابل، فإن ثمة احتمالًا لانكماش اقتصادات الدول الخليجية بسبب تراجع أسعار النفط، وهو ما قد يؤدي بالتبعية إلى ضغوطات على الاقتصاد المصري ومنها:

- احتمال تراجع الفرص للعمالة المصرية وتخفيض الرواتب في دول الخليج، مما قد يزيد من أعباء البطالة على الاقتصاد المصري، بخلاف تراجع تحويلات العمالة المصرية في الخارج، والتي تشكل منطقة الخليج النسبة الأعلى فيها. وكانت تحويلات المصريين بالخارج قد بلغت نهاية العام المالي الماضي نحو ٢٥,٢ مليار دولار، وهو ما قد يؤثر على تدفقات العملة الصعبة إلى مصر.
- ثمة توقعات بانخفاض حجم الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال الخليجية إلى مصر، وكذلك إيرادات قناة السويس التي كانت قد ارتفعت إلى ٥,٨ مليارات دولار في العام الماضي، بخلاف تأثر فرص منح دعم خليجي لمصر من خلال توفير القروض، أو إيداع الودائع الدولارية الخليجية مستقبلًا في البنك المركزي، أو تمديد أجل الودائع الموجودة بالفعل.

2 سياسات الدول لمواجهة تهديدات نقص «الأمن الغذائي»

مع انتشار جائحة وباء كورونا المستجد، تصاعدت تحذيرات دولية من نشوء أزمات غذائية، على خلفية صعوبات نقل المحاصيل الزراعية والسلع الغذائية، إثر الإغلاق الحدودي بين دول العالم، فضلًا عن زيادة الطلب على شراء تلك السلع من المستهلكين، في أجواء الخوف من نقص المعروض العالمي منها. فكيف تعاملت سياسات الدول والمنظمات العالمية، مع تلك المخاوف، كجزء من محاولة احتواء تداعيات أزمة كورونا؟

أبعاد الأزمة

• انصبت مخاوف منظمات عالمية، كالأغذية، والزراعة، والصحة، والتجارة، على تأثير وباء «كورونا» على سلاسل توريد الغذاء بسبب قرارات بعض الدول بمنع التصدير لارتفاع الطلب الداخلي على السلع الأساسية، ونقص العمالة المتاحة للعمل الزراعي، خلال فترات الإغلاق والحجر الصحي، بخلاف هدر المنتجات الغذائية نتيجة تأخر حاويات البضائع لظروف الحظر، مما يؤثر سلبًا على حجم الإنتاج وكميات الغذاء المتاحة للسكان والصادرات.

• قررت روسيا وأوكرانيا، وهما من كبار مصدري القمح والحبوب والزيوت النباتية في العالم، تقييد تصدير المواد الغذائية تمامًا في الفترة الحالية لانتشار وباء كورونا تحسبًا لارتفاع الطلب الداخلي عليها، فيما أوقف تجار الأرز في الهند توقيع عقود تصدير جديدة في ظل الإغلاق الحدودي الراهن في العالم.

• أدت إجراءات الإغلاق في دول العالم إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية، مثل القمح، نتيجة تزايد الطلب عليها في ظل تعطيل سلسلة التوريد ونقص المعروض، وهو ما دفع برنامج الغذاء العالمي إلى التحذير من أن تفشي (كوفيد-١٩) قد يؤدي إلى مجاعات جماعية في بعض أجزاء العالم، كما الحال مثلًا مع البلدان الفقيرة في إفريقيا التي تعتمد على استيراد الغذاء لسد احتياجاتها، حيث أنفقت دول القارة حوالي ٦٥ مليار دولار على واردات المواد الغذائية عام ٢٠١٧.

سياسات متنوعة

• وفّرت مصر السلع الغذائية الأساسية تلبيةً لاحتياجات المواطنين بالكميات والأسعار المناسبة، مع إتاحتها في مختلف محافظات الجمهورية، مع ضبط الأسواق، وتشديد الرقابة على منافذ البيع، ومكافحة الممارسات الاحتكارية، فضلًا عن تعزيز دور أجهزة حماية المستهلك لضمان توفر مختلف السلع للمواطنين، خاصةً مع اقتراب حلول شهر رمضان.

• اقترحت الكويت في الاجتماع الاستثنائي لوزراء التجارة في دول مجلس التعاون الخليجي إنشاء شبكة أمن غذائي على مستوى هذه الدول لتحقيق الأمن الغذائي الخليجي، وأيضًا إنشاء خطوط سريعة في مراكز الجمارك لضمان انسيابية وعبور المواد الغذائية والطبية.

مُبادرة الكويت
لإنشاء شبكة أمن غذائي

بداية شهر إبريل اقترحت الكويت إنشاء شبكة أمن غذائي على مستوى دول الخليج لتأمين إمدادات الغذاء

قدم اقتراح المبادرة وزير التجارة والصناعة "الكويتي "خالد الروضان

تضمن الاقتراح إنشاء خطوط سريعة في مراكز الجمارك لضمان انسياب وعبور المنتجات الأساسية من المواد الغذائية

في الخامس عشر من إبريل ٢٠٢٠. وافقت دول مجلس التعاون الخليجي على اقتراح دولة الكويت في الاجتماع الاستثنائي لوزراء التجارة والصناعة لمجلس التعاون الخليجي

بدأت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي الدراسات الفنية لإنشاء شبكة الأمن الغذائي.

• **قامت دولة الإمارات العربية المتحدة مُسبقًا بتنويع مصادر الاستيراد، وتحديد خطط توريد بديلة. وعلاوة على ذلك تسهيل تجارة الغذاء، وتعزيز قدرات إنتاج الغذاء المحلية لمواجهة تحديات الأمن الغذائي.**

• **بادرت أغلب الدول الأوروبية بتحديد المرافق الاستراتيجية التي لا يمكن إغلاقها أو توقيف إنتاجها،**

٧ • ساعد برنامج الأغذية العالمي في توفير الغذاء والمال لحوالي ٣١ ألف شخص في العراق وأفغانستان لتلبية احتياجاتهم الغذائية أثناء جائحة «كورونا»، كما قدم البرنامج للبلدان التي أغلقت المدارس حصصًا غذائية منزلية بدلًا من الوجبات المدرسية، وتوصيل الطعام وتقديم المساعدات النقدية إلى الناس في منازلهم.

• **برزت دعوات لكل من الأمم المتحدة، ومجموعة العشرين، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية؛ لتنسيق السياسات لرفع الحظر عن الصادرات مع الالتزام بالمسئولية الجماعية من خلال الاطلاع على مجريات الأمور، ونشر المعلومات الدقيقة عن حالة الإنتاج الغذائي العالمي.**

مقترحات مصرية

برغم أن مشاريع الاستصلاح الزراعي المصري في شمال سيناء، وجنوب الدلتا، وغرب المنيا، لعبت دورًا في احتواء أزمة الامن الغذائي إثر تفشي وباء كورونا، إلا أن ثمة أهمية لتأمين ذلك الأمر بشكل أكبر، خاصة في ظل احتمال استمرار أزمة الوباء، عبر ما يلي:

- حماية الموظفين في قطاع الإنتاج الغذائي والعاملين في الصناعة التحويلية للأغذية الزراعية من خطر الإصابة بالعدوى من فيروس «كورونا»، وأيضًا العاملين في قطاع التوزيع من خلال تعزيز برامج الحماية الاجتماعية، ورفع التوعية بكيفية الوقاية من الفيروس.

- ضرورة التواصل التقني مع لجنة الأمن الغذائي العالمي للتصدي للمخاطر الناشئة، وتحديد الأدوات الإرشادية من خلال الاطلاع على الخطط المقترحة منها بشأن الأمن الغذائي والتغذية.

- تعزيز إدارة الأسواق وبناء فائض من السلع لمنع حدوث أية اضطرابات في سلاسل التوريد من خلال النشاطات المرتبطة بالإنتاج، والتخزين، والتوزيع، والمعالجة، والتعبئة، والتغليف، والتجزئة، والتسويق، فيما يتعلق بالأغذية.

- تشديد الرقابة على تجار الجملة والتجزئة، وتنويع الموردين لضمان استدامة الأمن الغذائي، والعمل على تعزيز الإنتاج الزراعي من السلع الأساسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي.

- عمل حملات توعية ووضع قواعد قانونية لمنع التكالب، ومقاطعة المتلاعبين في السلع وأسعارها، مع التوسع في العديد من التطبيقات الإلكترونية اللازمة، سواء الصحية أو الغذائية، لتوصيل الاحتياجات للمنازل.

- مراجعة اللوائح والضوابط للسماح للمطاعم بإعادة توصيل الأغذية إلى المنازل، مع مراعاة إجراءات السلامة والصحة المهنية.

- استمرار تعاون الدولة مع المجتمع المدني في حصر وتوفير الأموال للشرائح المجتمعية غير القادرة، من خلال التحويلات النقدية المستهدفة، كي يتمكنوا من شراء الطعام، وضمان توصيل المواد الغذائية، باعتبار ذلك مكملًا ومتممًا للتحويلات النقدية في إطار عمليات شبكات الأمان في القطاعات التي تعمل في الاقتصاد غير الرسمي.

- إيجاد آلية للاستمرار في تقديم الوجبات المدرسية لضمان الحفاظ على تغذية الأطفال الضعفاء، وتحويل المدارس على نحو فعال إلى مراكز توزيع في حالات الطوارئ في المراحل القصوى للوباء.

- تدشين منصة إلكترونية لإدارة ومراقبة المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية، مع تفعيل دورات الإنتاج في كل مزرعة، وزيادة الإنتاج من المحاصيل الزراعية وتنويعها في ظل منع بعض الدول تصدير بعض المنتجات الزراعية، مثل روسيا التي تستورد منها مصر القمح، حيث بلغت قيمة واردات مصر لعام ٢٠١٩ من القمح المستورد من روسيا ٢,٣ مليون طن.

- تقديم حوافز لبرامج زراعة الأسطح ونقل الخبرات والتقنيات في هذا المجال، مع التوسع وتشجيع صناعات المواد الغذائية منعًا لهدر الغذاء.

3 هل تؤخر «كورونا» خطط التنمية المستدامة بالعالم ومصر؟

في ظل ركود الاقتصاد العالمي، تحمل أزمة كورونا تداعيات عديدة على استراتيجيات التنمية المستدامة، سواء على المستوى العالمي (خطة الأمم المتحدة) أو الإقليمي (أجندة إفريقيا ٢٠٦٣) أو مصر (استراتيجية ٢٠٣٠). ويزداد ذلك التأثير في ظل تأخر تحقيق بعض أهداف تلك الاستراتيجيات، كرفع مستوى المعيشة وجودة التعليم وغيرها، وفي الوقت ذاته تصاعد الالتزامات الاقتصادية والمجتمعية للحكومات لمواجهة تداعيات أزمة كورونا.

آثار بيئية

• قد تواجه اتفاقية باريس للمناخ المزيد من المشاكل. فبرغم تحسن الوضع البيئي بسبب الانكماش الاقتصادي، وتوقف المصانع وسبل المواصلات إثر أزمة كورونا؛ إلا أن الوضع البيئي قد يزداد سوءًا، حيث من المتوقع أن تمارس الدول الصناعية الكبرى سياسات تعويض اقتصادي على صعيد التصنيع للحد من الخسائر في فترات التوقف بسبب أزمة كورونا. وقد لا تلتفت تلك السياسات إلى الاعتبارات البيئية، وهو ما قد يُنتج أضرارًا بيئية ربما أعلى من المعتاد، مع تفضيل المصلحة الاقتصادية ورضا المواطن على الحفاظ على المنظومة البيئية النظيفة.

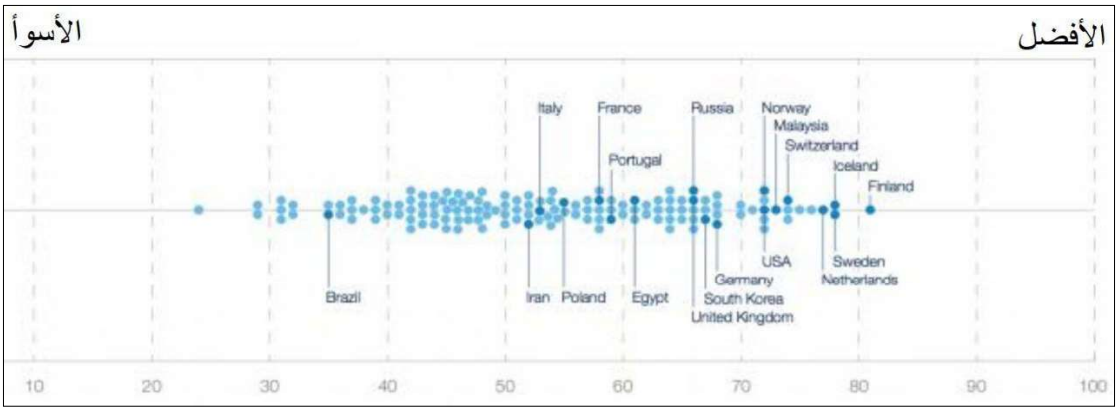

• تواجه المنظومة الإدارية للمجال الطبي حول العالم تحديًا في وضع أسس واضحة لسياسات التعامل مع المخلفات الطبية المتعلقة بأزمة كورونا، بما يضمن فصل ونقل ومعالجة تلك المخلفات بصورة آمنة وصحية. وكذا الحال في التعامل مع جثث الضحايا من هذا المرض وكيفية دفنها، وهو ما شكّل مؤخرًا بعض المشاكل داخل المجتمع المصري، بسبب مخاوف

بعض السكان من دفن الضحايا في مقابر أسرهم.

• من المتوقّع زيادة مشاكل تلوث البيئة للتربة والمياه بالسموم في مصر نتيجة للاستخدام غير المقنن لأدوات التنظيف والتعقيم والسوائل الكيماوية التي تحتوي على مركبات الكحول والكلور في أزمة كورونا، وهو ما يتطلب تدخلًا سريعًا من وزارة البيئة بالحملات التوعوية والمشاركة الفعالة في عمليات التعقيم الصحية، جنبًا إلى جنب مع المنظومة الصحية، حتى لا تنتج مشاكل مستقبلية من هذا الوضع.

• ثمة مسئولية على وزارة البيئة المصرية في دراسة معدلات تراجع التلوث والأضرار البيئية الأخرى نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض حركة المواصلات بسبب حظر التجوال والعمل والدراسة عن بعد، وذلك لتشارك في عملية دراسة تعديل القوانين البيئية لفترة مؤقتة، تضمن تسهيل العودة للمعدلات الإنتاجية بسرعة أكبر، ودون تحويلها إلى سياسات تعويضية حادة كتلك المتوقعة من بعض الدول. على أن تشمل التعديلات عدم السماح بقدر أكبر من التلوث للشركات والقطاعات المختلفة، قياسًا بفترات ما قبل التوقف.

• استغلال آثار أزمة كورونا عالميًا وإقليميًا في مجالات البيئة بالإسراع في عملية إطلاق بورصة السندات الكربونية التي طالت فترة الإعداد لها خلال الفترة الأخيرة، وحساب كيفية تعظيم الاستفادة الاستثمارية منها خلال الفترة المقبلة، لا سيما مع احتمال تفعيل الدول الصناعية الكبرى السياسات التعويضية الحادة لخسائر أزمة كورونا.

آثار اجتماعية

• أبرز انتشار وباء كورونا القصور العالمي في منظومات التعليم، والصحة، وإدارة الأزمات، أو وعي المواطنين بخطورة الوباء، وهو ما يعكس فشلًا نسبيًا للمؤشرات القياسية المتبعة لأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والوعي والخدمات في تحديد مستوياتها الحقيقية. وسيكون من المحتم وضع مؤشرات جديدة لقياس تلك العناصر، أو تعديل تلك الموجودة منها على أقل تقدير، وذلك سواء في خطة الأمم المتحدة أو أجندة إفريقيا ٢٠٦٣ أو استراتيجية مصر ٢٠٣٠.

• لم تتوقف العملية التعليمية في مصر ومعظم الدول جراء أزمة كورونا، وذلك بعد وضع خطة بديلة للتحول الرقمي. وبرغم تواجد عيوب في تلك العملية، إلا أنها أثبتت فاعليتها في زمن قياسي بمصر. ويرجع جزء من ذلك إلى الاستعدادات المتبعة منذ سنوات بواسطة وزارة التربية والتعليم، وكذلك الحال في مراحل التعليم العالي المختلفة بسبب جاهزية الجامعات الخاصة والحكومية بأنظمتها الإلكترونية. لكن مع ذلك، ثمة احتياج لمعالجة الثغرات في هذا المضمار، سواء في مصر أو العالم، من قبيل: ضعف البنية التحتية، وبطء سرعة الإنترنت في مصر والعالم بعد زيادة معدلات الاستخدام سواء للعمل والدراسة أو الترفيه أو التواصل الاجتماعي.

- من المرجح زيادة الاستثمارات عالميًا في مجالات التكنولوجيا الرقمية، وزيادة المجالات المفتوحة للعمل والدراسة عن بعد والرقمنة بوجه عام. وستشمل تلك الاستثمارات مجالات البرمجة والتعليم والبنية التحتية الرقمية. ومن المفيد أن تدرس الدولة المصرية قدرتها على الاستفادة من هذه التغيرات، لا سيما وأن معظم خطوط الاتصالات والإنترنت بالمنطقة تعبر داخل الأراضي المصرية لتميز موقعها الجغرافي.

- يمكن تعظيم الفائدة من عملية التحول الرقمي في التعليم من خلال تطوير هذه العملية بعد مرور أزمة كورونا، والاعتماد عليها بصورة أكبر، بهدف تقليل معدلات الازدحام، وتحسين الخدمات التعليمية، وتوفير النفقات وجذب الدارسين من الخارج دون الحاجة للسفر. وهو النهج المتبع من جامعات عالمية منذ سنوات، إلا أنه ليس منتشرًا في إفريقيا ودول منطقة الشرق الأوسط بالمعدلات نفسها.

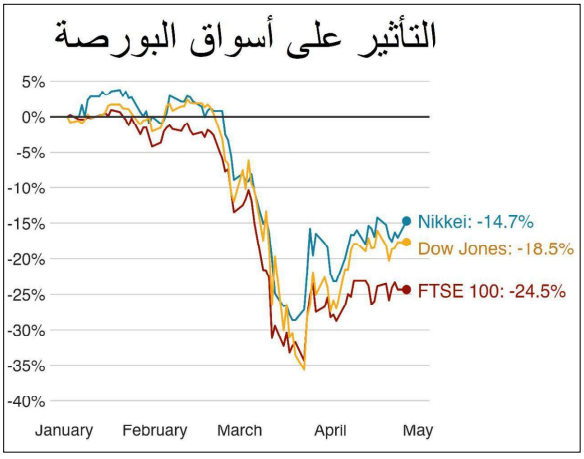

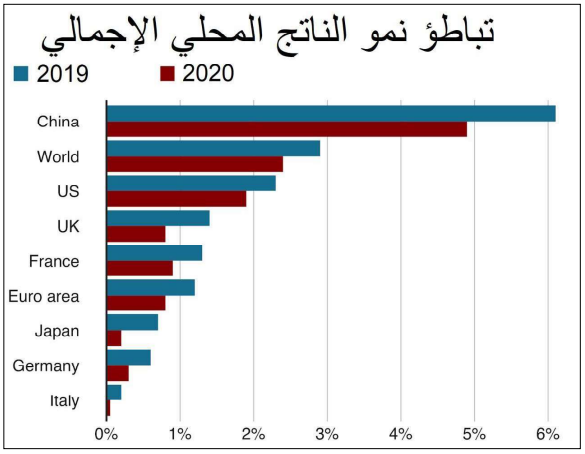

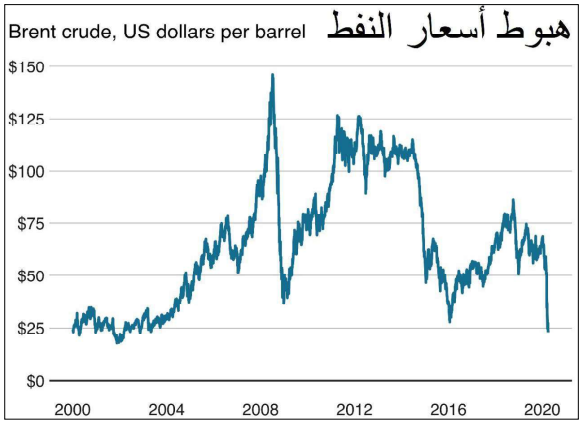

آثار اقتصادية

- مع توقع دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود قد يكون هو الأكبر منذ أزمة «الكساد الكبير» عام ١٩٢٩، فقد يؤثر ذلك على أولوية مكافحة الفقر في استراتيجيات التنمية المستدامة في دول العالم، والتي كانت تعاني صعوبات بالأساس حتى قبل الأزمة الراهنة.

- قد تؤدي التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا إلى تغير الخارطة التجارية للعالم, وستؤثر قطعًا على القدرات الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى, كما ستؤدي إلى بعض المشاكل الداخلية والأمنية بعدة دول، خاصة ذات أعداد السكان الضخمة مقارنة بالموارد المتاحة.

- من المتوقع حدوث تغيرات واضحة في خطط وأولويات الإنفاق عما هو مطروح بالفعل في خطط التنمية المستدامة على المستويات العالمية والإقليمية، لا سيما وأن الميزانيات التي طُرحت خلال الشهور الأخيرة من كافة دول العالم تعدت مليارات الدولارات. وهي ميزانيات كانت ستنفق في مجالات أخرى قبل حدوث الأزمة. كما تم استنزاف مليارات أخرى من الاحتياطي النقدي للدول. فعلى سبيل المثال، تم الدفع بميزانية قدرها ١٠٠ مليار جنيه في مصر لمكافحة فيروس كورونا.

- قد تُعجّل أزمة كورونا من أهداف استراتيجية مصر ٢٠٣٠ المتعلقة بمجالات الصحة بسبب طبيعة الأزمة، لكنها قد تؤخر مجرى العديد من المشروعات القومية المختلفة المخطط لها طبقًا لتلك الاستراتيجية.

- تستطيع الدولة المصرية تقليل خسائر أزمة كورونا نسبيًا بتفعيل سياسات للتحول الرقمي، وإدراج الاقتصاد الموازي داخل منظومة الاقتصاد الرسمي للدولة، إذ يمكن إدراج الفئات التي كانت تعمل باليومية والعمال, والتي أطلقت الحكومة حزمة من الإجراءات لمساعدتهم، تحت مظلة اقتصاد الدولة المعلن.

- من المهم أن تحدد الحكومة بشكل عاجل أولويات الإنفاق للفترة المقبلة، ووضع خطة اقتصادية ليس فقط لإنقاذ استراتيجية مصر ٢٠٣٠, بل لإنقاذ مكتسبات الاقتصاد المصري خلال السنوات الأخيرة، والعمل على تعظيم فرص تعاون الجنوب مع الجنوب.

كيف يفكر العالم؟

1

«استخبارات الأوبئة».. المهام
الأربع لحروب الظل

2

مقاربات عالمية ومصرية لخطر
الأوبئة بالعشوائيات

3

الفيس بوك والحكومات..
شركاء في مواجهة كورونا

1 «استخبارات الأوبئة».. المهام الأربع لحروب الظل

لم يعد فيروس كورونا المستجد تهديدًا صحيًّا فحسب، وإنما بات يهدد الأمن القومي للدول، ما أدى إلى دخول الأجهزة الأمنية -وخاصة الاستخبارات- في معركة مواجهة الفيروس، عبر جمع المعلومات، وشراء المستلزمات الطبية في صفقات سرية، والتأكد من أعداد المصابين في الدول المجاورة، وغير ذلك. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية تقرير «الجواسيس يخوضون حرب الظل ضد فيروس كورونا»، الذي نشره موقع مجلة «الفورين بوليسي» يوم ٣ إبريل ٢٠٢٠ للكاتب «كالدر والتون»، مدير مشروع الاستخبارات بكلية هارفارد كينيدي، ومؤلف كتاب «إمبراطورية الأسرار: الاستخبارات البريطانية والحرب الباردة وأفول إمبراطورية».

مهام الاستخبارات

» **المهمة الأولى:** إمداد أجهزة الاستخبارات لصناع القرار بتقديراتٍ حول انتشار فيروس كورونا وآثاره، ويتوفر حاليًّا لدى الاستخبارات الأمريكية مرفق مخصص بالفعل لمحاربة (كوفيد-١٩)، ألا وهو المركز القومي للاستخبارات الطبية (NCMI)، ومقره فورت ديستريك بولاية ميريلاند، حيث يعمل فيه خبراء الأوبئة، وعلماء الفيروسات، وغيرهم. ويعد المركز القومي للاستخبارات «عين أمريكا وأذنها» فيما يتعلق بالتهديدات البيولوجية منذ عام ٢٠٠٨ وحتى (كوفيد-١٩).

• وفقًا لتقارير عامة أُعدت في يناير وفبراير من هذا العام، حذرت أجهزة الاستخبارات الأمريكية إدارة ترامب من خطر انتشار الفيروس في مدينة ووهان الصينية. كما يشاع أن الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» تجاهل تلك التحذيرات. غير أن التعامل الأولي مع (كوفيد-١٩) لم يكن نتاجًا لإخفاق أجهزة الاستخبارات الأمريكية أو عجزها عن تحذير صناع القرار؛ بل نتيجة للإخفاق السياسي. ولو صدقت تلك التقارير، فسيكون ما حصل أشد وأخطر الإخفاقات السياسية في التاريخ الأمريكي.

» **المهمة الثانية:** تجسس أجهزة الاستخبارات على أسرار الدول الأخرى المتعلقة بالفيروس، بما في ذلك معدلات الإصابة الفعلية، وخاصة داخل أنظمة مغلقة، كالصين، وروسيا، وإيران، وكوريا الشمالية. ووفقًا لتقديرات الاستخبارات الأمريكية، أخفت الصين مدى تفشي الفيروس في بدايته، فيما أعلنت روسيا في بداية الأمر عن معدل إصابات منخفض، ولكنها فرضت الآن إجراءات صارمة وحظر تجول. نتيجة لذلك، سوف تلعب الاستخبارات الأمريكية وشركاؤها أدوارًا كبرى في التحقق من الأرقام الرسمية لهذه الدول.

• سوف ترد بعض تلك المعلومات من خلال عمليات التجسس التي تعد أسلوبًا قديمًا في تجنيد عناصر بشرية للوصول لمعلوماتٍ سرية ذات صلة، كما قد ترد تلك المعلومات من دون شك من خلال استخبارات تقنية، مثل استخبارات الإشارة أو الاستخبارات بالأقمار الصناعية، والتي تشير لخداع الدولة الأجنبية بشأن (كوفيد-١٩).

» **المهمة الثالثة:** محاربة التضليل الإعلامي في ظل خوض بكين وواشنطن معركة دعائية حول أيهما يقود العالم في هزيمة (كوفيد-١٩)، وهي المعركة التي تثير الجدل بدورها حول قدرة الحكومات الديمقراطية/غير الديمقراطية على حماية المواطنين بشكل أفضل. وفي ظل ارتفاع معدلات الإصابة بالعدوى في الولايات المتحدة، وتجاوز أعداد الوفيات بين الأمريكيين أعداد الصينيين، تتجلى الخسارة الأمريكية في معركة القوة الناعمة.

• لتشويه سمعة الولايات المتحدة علنًا، استخدمت الحكومة الصينية نظرية المؤامرة للترويج لمسئولية الجيش الأمريكي عن تفشي الفيروس في الصين. ففي مواجهة فيروس جديد لا علاج له حتى الآن، فلا عجب أن يسود الخوف والفوضى والذعر العالم أجمع، وتقع المجتمعات فريسة سهلة للتضليل الإعلامي الرسمي وغير الرسمي، عبر حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الزائفة والمتصيدين على الإنترنت.

» **المهمة الرابعة:** مراقبة الاستخبارات للمجتمعات في وقت الوباء، إذ تتمتع الأنظمة الاستبدادية مثل الصين بمزايا هائلة في هذا المضمار مقارنة بالديمقراطيات الليبرالية الغربية التي تحترم حكم القانون والحريات المدنية.

خلاصات تحليلية

• لم تعد أدوار أجهزة المخابرات الدولية حصرًا في أدوارها التقليدية، كتلك المتصلة بجمع المعلومات، وتقديم التقارير وطرح التقديرات المختلفة لصانع القرار، ولم تعد أيضًا مقتصرة على مصادر التهديدات التقليدية.

• لقد باتت أجهزة الاستخبارات الوطنية مناطة بالبحث عن معلوماتٍ فريدةٍ تتعلق بالفيروس، ومعدلات الإصابة به، لا سيما في دول الجوار الجغرافي ضمانًا لأمنها القومي.

• نشرت إسرائيل برنامجًا للمراقبة الرقمية على مستوى الدولة باستخدام برامج التجسس لتتبع الهواتف، بهدف رسم خريطة للعدوى، وإبلاغ الأشخاص المحتمل إصابتهم. وقد صممت تلك التقنية خصيصًا لمكافحة الإرهاب.

• أجرى الموساد عمليةً سريةً لشراء اختبارات (كوفيد-١٩) من الخارج. ويمكن تخيل قيام دول أخرى بعمليات مماثلة. ففي نهاية المطاف، تعد أجهزة المخابرات الملاذ الأخير للدول ذات السيادة.

• عندما استشرى الفيروس في إسرائيل، قام ضباط ومجندون تابعون لقسم الأبحاث والوحدة ٨٢٠٠ بافتتاح مركز وطني لمعلومات فيروس «كورونا»، بمركز شيبا الطبي. كما عملوا مع وزارة الصحة على المساعدة في وقف انتشاره.

• باستخدام قدرات الجيش على جمع المعلومات الاستخبارية، يجمع ضباط الاستخبارات الإسرائيلية كافة المعلومات المتاحة عن الفيروس من جميع أنحاء العالم، مثل: الإحصائيات الحكومية الرسمية، والأبحاث الأكاديمية، ومحتوى وسائل التواصل الاجتماعي، والأخبار المزيفة، بالإضافة إلى الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي؛ بهدف مساعدة الحكومة، ووزارة الصحة، وقيادة الجبهة الداخلية لجيش الدفاع الإسرائيلي على اتخاذ قرارات حاسمة.

• على الرغم من افتقار الجنود الإسرائيليين للمعارف الطبية، إلا أنهم يعملون بشكلٍ وثيق مع أطباء وباحثين بوزارة الصحة. فقد كان جيش الدفاع الإسرائيلي في طليعة المعركة ضد الفيروس المميت، حيث شارك آلاف من القوات في عدة جوانب من تلك المعركة.

• أما بالنسبة للمستقبل، فمن المؤكد أن الحكومات في جميع أنحاء العالم ستطالب بنوع جديد من المعلومات الاستخبارية المضادة للأوبئة لضمان عدم تعرضها لمفاجأة مرة أخرى.

• تؤدي كوارث الأمن القومي إلى إصلاحات استخباراتية للحيلولة دون تكرارها مرة أخرى، وسيفعل (كوفيد-١٩) الأمر نفسه.

• ستصبح الاستخبارات الوبائية جزءًا محوريًّا من الأمن القومي في المستقبل، إلى جانب مجالات أخرى مثل: مكافحة الإرهاب، ومكافحة التجسس، والأمن السيبراني.

• قد يستفيد بعض الفاعلين من التداعيات الجيوسياسية للفيروس لأغراض الإرهاب، والتجسس، وشن الهجمات السيبرانية. وقد تواجه الحكومات قريبًا إرهابًا بيولوجيًّا من نوعٍ جديد؛ كأن ينشر الإرهابيون المصابون بـ(كوفيد-١٩) الفيروس عمدًا، وهو ما يُلقي بمزيدٍ من الأعباء على أجهزة الاستخبارات الوطنية.

2 مقاربات عالمية ومصرية لخطر الأوبئة بالعشوائيات

تمثل المناطق العشوائية في الدول بيئة بالغة الخطورة لانتشار الأوبئة، بسبب افتقارها للخدمات الصحية، وخدمات المياه والكهرباء، وضيق شوارعها، وسيطرة بعض الجماعات الإجرامية عليها؛ بما يحول دون تطبيق سياسات التباعد الاجتماعي أو وصول الفرق الطبية وسيارات الإسعاف. لذلك، يسهل انتشار (كوفيد-١٩) في تلك المناطق دون خياراتٍ سياسيةٍ واسعة. وفي هذا الإطار، نشر معهد «بروكنجز» في ٦ إبريل ٢٠٢٠، تحليلًا بعنوان «عندما تضرب الأوبئة المناطق العشوائية»، للكاتبين «فاندا فيلباب براون» (زميل أول برنامج السياسات الخارجية في مركز القرن الحادي والعشرين للأمن والاستخبارات)، و«باول وايز» (زميل أول معهد فريمان سبوجلي للدراسات الدولية بجامعة ستانفورد).

سياقات عالمية خطرة

• تعد المناطق الفقيرة التي تحيط بالمراكز الحضرية الكبرى في العالم النامي أماكن مزدحمة. ويمكن أن تحتوي الغرفة الواحدة على أسرة ممتدة الأجيال. كما تُحرَم هذه المناطق من الخدمات العامة، وبخاصة مع توفر المياه -للشرب والاستخدامات المنزلية- في نقاط التوزيع فحسب. كما تفتقر إلى وجود التيار الكهربائي في كثيرٍ من الأحيان، وحتى في حالة وجوده فإنه ينقطع كثيرًا، وهو ما يعني صعوبة تخزين الأطعمة.

• عندما يصيب الفيروس المناطق العشوائية، من المرجح أن تكون الخسائر فادحة، نتيجة تراجع أعداد الأطباء، وقلة أعداد أسرّة المستشفيات. ومن المحتمل انعدام أجهزة التنفس الاصطناعي كلية. ويزداد هذا الخطر -في بعض الأحيان- مع تواطؤ الجماعات الإجرامية مع الفاسدين لبيع المياه للناس بأسعارٍ مرتفعة. ولذا، يستحيل الحفاظ على النظافة الشخصية أو غسل اليدين بشكلٍ مستمر.

• اضطلعت الجماعات الإجرامية بتطبيق حظر التجول في بعض الأحياء الفقيرة في «ريودي جانيرو» في البرازيل، كما قامت بتطبيق الضوابط الصحية، وهو ما يدلل على غياب دور الدولة، واستغلال الجماعات الإجرامية تلك الفرصة للقضاء على منافسيها. كما تستخدم تلك الجماعات الحجر الصحي لتشديد قبضتها على المناطق العشوائية، وتقديم الخدمات الحيوية والسلع الأساسية، والتحكم في الأسعار ورفعها إلى مستوياتٍ باهظة.

مقاربة مصرية

• يصل حجم العشوائيات في مصر إلى ٢٧٦ منطقة عشوائية غير آمنة، وفقًا للمدير التنفيذي لصندوق تطوير العشوائيات. وتضم تلك المناطق ٢٠٠ ألف وحدة سكنية، ويقطنها نحو ٨٥٠ ألف مواطن. وتسعى الدولة للقضاء عليها بحلول ٢٠٣٠ بتكلفة تبلغ ٣٥٠ مليار دولار أمريكي (أي ما يعادل ١٧,٨ مليار جنيه مصري).

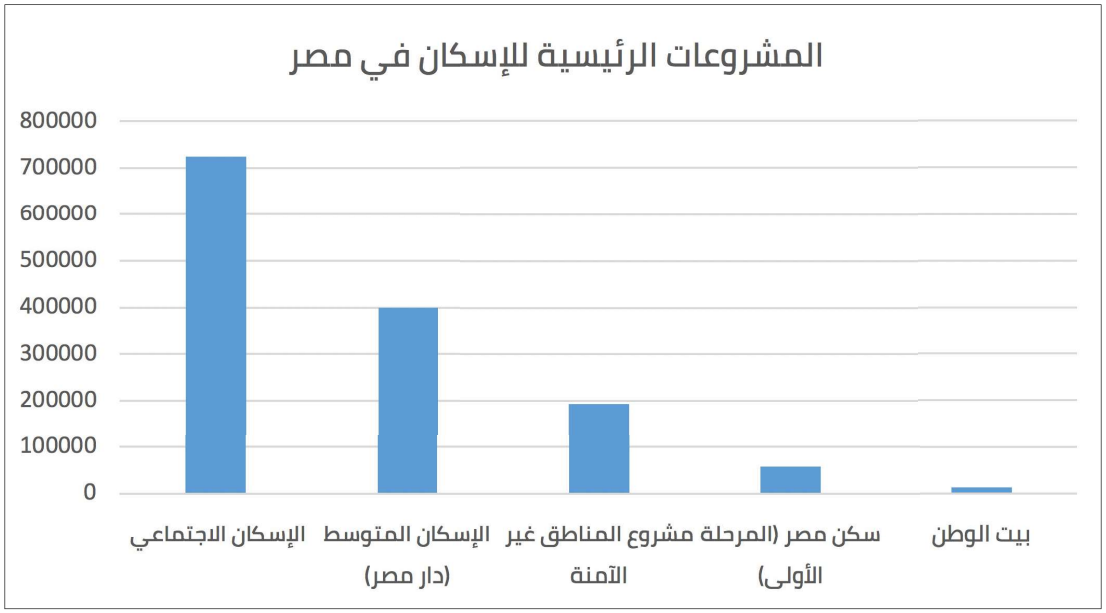

• ثمة ضرورة حتمية لإنشاء مبانٍ للعزل في المناطق العشوائية المصرية تحسبًا لانفجار الأوضاع. كما يجب على الحكومة المصرية الانتباه -بشكلٍ استباقي- إلى أسعار السلع في تلك المناطق، وعدم السماح برفعها، ضمانًا لوفاء السكان باحتياجاتهم الأساسية.

• يجب أن تحظى منظمات المجتمع المدني (سواء جمعية رسالة، أو الأورمان، أو مصر الخير، أو بنك الطعام، أو غيرها) بالدعم الكامل من قبل الحكومة المصرية، وبالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي، لتقديم الخدمات الأساسية لتلك المناطق، وعدم السماح بخضوعها لسيطرة الجماعات الإجرامية.

• نجحت الدولة بالفعل في تطوير عددٍ من المناطق العشوائية وإمدادها بالمرافق الحيوية، مثل: مثلث ماسبيرو، والأسمرات، وغيط العنب. إلا أنه وفي المقابل، لا تزال مناطق أخرى من قبيل منطقة السحر والجمال -التي تقع بين محافظتي الشرقية والإسماعيلية- بعيدة عن هذا السيناريو المنضبط، بعد أن تزايد بشكلٍ ملحوظٍ البلاغات، والمداهمات، وأرقام المحاضر، وأحراز المخدرات، وصور المتهمين من تلك المنطقة.

• تحولت منطقة السحر والجمال في السنوات الأخيرة لساحة حربٍ حقيقيةٍ بين الأجهزة الأمنية من ناحية، والفارين من الأحكام وتجار المخدرات والمسجلين جنائيًا من ناحيةٍ أخرى. وتقع هذه المنطقة على بعد ثلاثين دقيقة فقط من القاهرة، وقد أطلق عليها المصريون -حتى وقتٍ قريب- عاصمة الهيروين. ويتحصن بها عشرات الهاربين من الأحكام المدججين بالأسلحة. ولذا، ينبغي النظر إلى هذه المناطق بصورة خاصة من قبل الدولة، عبر التحرك السريع للتواجد بها، وإقامة مناطق آمنة للعزل الصحي، وتوفير التجهيزات الطبية خوفًا من أن تصبح بؤرًا لتفشي الوباء.

• لا تعتبر مشكلة المناطق العشوائية التحدي الوحيد الذي يُخشَى عليه من تفشي فيروس كورونا؛ فلا يمكن إغفال الأسواق العشوائية التي يصل عددها إلى ١١٠٥ أسواق عشوائية، منها ١٣٤ سوقًا في القاهرة. إذ لا تتّبع تلك الأسواق أبسط قواعد الوقاية، ناهيك عن اكتظاظها بالباعة والمواطنين، ما يجعل من الضروري فرض الحظر عليها، أو فرض معايير منظمة الصحة العالمية من قواعد التباعد، وصولًا لتطويرها على المدى الطويل، وبناء أسواقٍ بديلةٍ في نفس أماكنها أو بالقرب منها.

• تعاني آلاف القرى المصرية من انعدام الصرف الصحي ومياه الشرب، ما يجعل من الصعب على القاطنين فيها الحفاظ على نظافتهم الشخصية، أو اتباع ما أوصت به منظمة الصحة العالمية في سبيل الوقاية من الوباء. ويأتي دور الدولة هنا في توفير مصادر بديلة للمياه النظيفة في هذه الفترة الحرجة. ويمكن تحقق ذلك بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، لدعم تلك القرى تحت إشراف الدولة، فلا يشعر المواطنون بغياب دورها فينزلقوا مرةً أخرى وراء أحزابٍ أو جماعاتٍ بعينها.

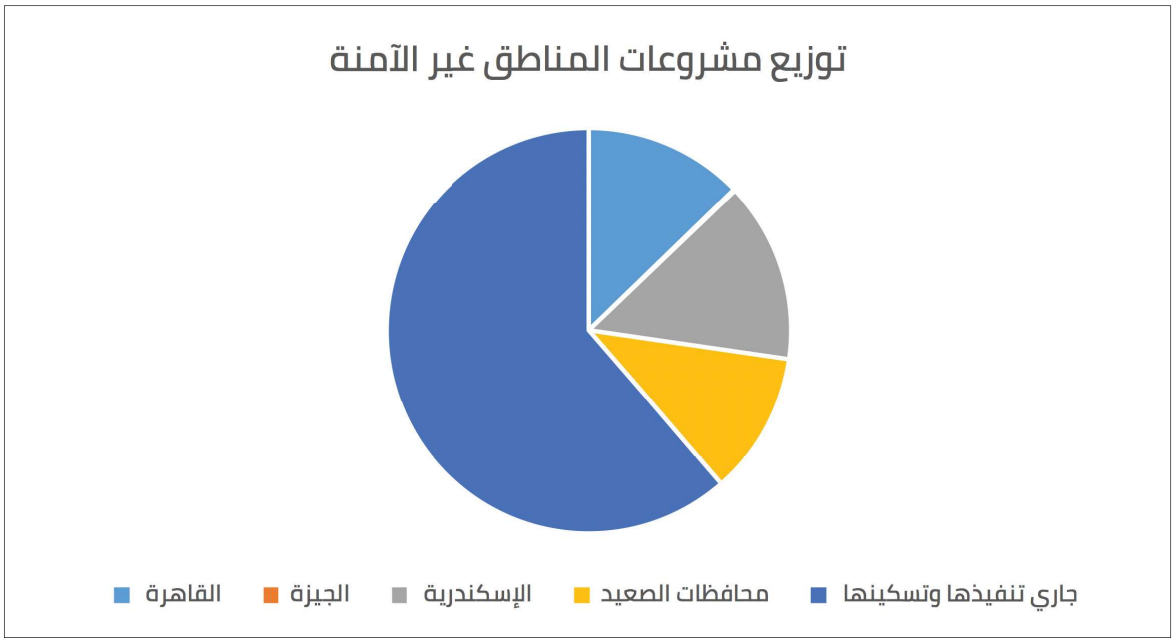

3 الفيسبوك والحكومات.. شركاء في مواجهة كورونا

تزايدت أهمية الشركات التكنولوجية العملاقة في مكافحة جائحة (كوفيد-١٩)، سواء عبر مواجهة الشائعات، ورصد أماكن التجمعات، ودعم جهود المجتمع المدني، وإطلاق حملات التوعية، وغير ذلك. وأبرز ذلك أهمية الشراكة بين الحكومات والمجتمعات في سبيل مواجهة أي تهديداتٍ حاضرةٍ أو مستقبلية. في هذا الإطار، تبرز أهمية المقال المعنون «(كوفيد-١٩) ودور الشركات العملاقة العالمية- تحليل»، والمنشور على موقع «Eurasia Review» الإلكتروني في الرابع من إبريل الجاري، للكاتب «أشيش شهيبار» (زميل معهد مانوهار باريكار لدراسات وتحليلات الدفاع بنيودلهي).

أبعاد الشراكة

• أَحْدَثَ تفشي جائحة (كوفيد-١٩) انفصالًا بين الأفراد والأعمال نتيجة تطبيق سياسات التباعد الاجتماعي، ولكن بفضل الشركات الضخمة، تمكن المجتمع العالمي من اتخاذ عددٍ من التدابير في الوقت المناسب، وإنقاذ أرواحٍ لا حصر لها. لذلك، تُعد الأزمة الحالية الوقت المناسب لاستعادة دور الشركات العملاقة ذات الانتشار العالمي، والقدرة الهائلة على الوصول لبياناتٍ غير مسبوقة. ناهيك عن امتلاكها بعض أفضل المهارات البشرية وأدوات العصر الجديد، مثل: الذكاء الاصطناعي، وتحليلات البيانات الضخمة، والبلوك تشين.

• تمتلك الشركات العالمية الضخمة (مثل: فيسبوك، وجوجل) معرفةً أكبر بمواطني الدول مقارنة بحكوماتهم. لذا، في عالمٍ قائمٍ على المعرفة، يمكن للبيانات أن تساعد في منع انتشار المرض. وعليه، تبرز الفرصة أمام الشركات العملاقة لانتهاج مسارٍ تعاونيٍ مع الدول لمكافحة التهديدات العالمية المشتركة.

• كان انتشار الأخبار المزيفة وانتشار الشائعات، خاصة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، مشكلةً كبرى في الهند خلال أزمة الوباء الحالية. وعليه، اتخذت السلطات الهندية في مارس ٢٠٢٠ عددًا من الإجراءات بهدف الحد من انتشار تلك الشائعات. وفي هذا السياق، يبرز التساؤل عن الكيفية التي تساعد بها شركة فيسبوك في مكافحة انتشار الأخبار المزيفة في الدول.

• يعد التشفير الشامل للرسائل والمحادثات الصوتية والفيديو، بالإضافة إلى عدم إمكانية تتبع الرسائل، من التحديات الرئيسية التي تواجهها الحكومات. فمع صعوبة الكشف عن هوية المستخدمين، يمكن لكل مستخدم إنشاء حساباتٍ متعددةٍ باستخدام معلوماتٍ وهميةٍ لا يمكن التحقق منها. ومع ذلك، يمكن لفيسبوك التنبؤ بعدد الحسابات المتعددة التي يديرها الفرد الواحد. وهي المعلومات التي يجب مشاركتها بشكلٍ استباقي مع الحكومات والأجهزة الأمنية.

• لـدى فيسـبوك القـدرة أيضًـا علـى التحقـق مـن تجمـع الأشـخاص بأعـدادٍ كبيـرةٍ فـي الوقـت الفعلـي. ويمكـن لهـذه المعلومـات -عنـد مشـاركتها بشـكلٍ اسـتباقيٍ مـع السـلطات الأمنيـة- أن تسـاعد فـي كبـح انتشـار المـرض فـي ظـل الظـروف الحاليـة.

• لا تتحقـق معظـم الإجـراءات الموضحـة أعـلاه بسـهولةٍ أو بتكلفـةٍ منخفضـة؛ إذ تتطلـب قـوى عاملـة ماهرة، ومـوارد تسـتثمر فيهـا الشـركات الضخمـة لجنـي أرباحهـا مـن البيانـات الضخمـة التـي يتـم إنشـاؤها مـن قبـل أصحـاب الحسـابات فـي الوقـت الحقيقـي. وسـتؤدي الاسـتثمارات فـي مثـل هـذه الإجـراءات التعاونيـة والاسـتباقية بيـن الشـركات الكبـرى والـدول إلـى خفـض الأربـاح علـى المـدى القصيـر.

دور «جوجل» و «فيسبوك»

• تقدم أزمـة (كوفيـد-١٩) فرصـةً فريـدةً للشـركات العالمية العملاقة لتطويـر وعرض ابتكاراتهـا ومهاراتها. ويبـدو أن العالـم مسـتعدٌّ للاعبيـن جـددٍ فـي مكافحـة التهديـدات العالمية المشـتركة. إلـى جانب تقديـم تبرعاتٍ ماديـةٍ فـي إطـار جهـود الإغاثـة المبذولـة لمكافحـة الفيـروس، أقدمـت شـركتا فيسـبوك وجوجـل علـى اتخـاذ عـددٍ مـن الإجـراءات التـي مـن شـأنها مسـاعدة الحكومـات والمنظمـات الدوليـة فـي جهودهمـا الجاريـة.

• تعمـل شـركة فيسـبوك عـن كثـبٍ مـع منظمتـي الصحـة العالميـة واليونيسـف، بجانـب وزارات الصحـة الوطنيـة، بهـدف وصـول الأفـراد إلـى المعلومـات الدقيقـة، والمسـاعدة فـي الحـد مـن انتشـار المعلومـات المضللـة. وعليـه، تـم إطـلاق مركـز معلومـات فيـروس كورونـا علـى فيسـبوك الـذي يحتـوي علـى آخـر المسـتجدات ونصائـح المنظمـات الصحيـة العالميـة والمحليـة.

• قدمـت شـركة فيسـبوك الدعـم لصنـدوق الاسـتجابة للتضامـن مـن أجـل مكافحـة فيـروس كورونـا، والـذي يأتـي ضمـن الجهـود العالميـة التـي تبذلهـا منظمـة الصحـة العالميـة لمكافحتـه، ولمسـاعدة المرضـى والعامليـن فـي الخطـوط الأماميـة، والإسـراع فـي عمليـة تطويـر اللقاحـات والعـلاج.

• أعلنـت شـركة فيسـبوك عـن تفعيـل ميـزةٍ تتيـح للمتضرريـن مـن فيـروس كورونـا التواصـل للحصـول علـى دعـم مـن مجتمعاتهـم. لكـن لا تكفـي الخطـوات التـي اتخذتهـا شـركة فيسـبوك لدعـم الجهـود العالميـة المسـتمرة لمكافحـة الوبـاء، بالنظـر لحجمهـا ومواردهـا، ويتوقـع منهـا الكثيـر، وبخاصـة فـي دولـة مثـل الهنـد، حيـث يزيـد عـدد المشـتركين.

• أصدرت جوجل سلسلة تقارير بشأن التنقل المجتمعي (COVID-١٩ Community Mobility Maps)، وهي التقارير التي تحدد اتجاهات الحركة بمرور الوقت بحسب الموقع الجغرافي.

شراكة محتملة

• بالنظر للحالة المصرية، أعلنت وزارة الصحة والسكان تعاونها مع شركة فيسبوك من خلال مبادرة للتوعية بفيروس كورونا المستجد، بين المصريين وغير المصريين بالداخل. ولم يقتصر الأمر عند حد التوعية ومحاربة الشائعات؛ إذ يمكن للحكومة المصرية الاستفادة من منصة Crowd Tangle التابعة لشركة فيسبوك.

• تتيح منصة Crowd Tangle إمكانية التعرف بشفافية أكبر على كيفية انتشار المعلومات المتعلقة بالفيروس على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وتتبّع المحتوى العام المحلي والعالمي الصادر عن وسائل الإعلام المختلفة والمؤسسات الحكومية، والمؤسسات الصحية سواء الوطنية أو العالمية، فضلًا عما يصدر عن الصفحات أو الشخصيات ذات التأثير، بما يسهم في محاربة الشائعات والمعلومات المغلوطة.

• مع ما أطلقته الشركة من ميزةٍ تتيح للأفراد طلب الدعم من مجتمعاتهم المحيطة، يمكن لمنظمات المجتمع المدني المصرية المعنية توسعة نطاق جهودها، كي تصل إلى عددٍ أكبر من المتضررين، بما يسهم في جهود التكافل الجارية.

• يمكن للحكومة المصرية الاستفادة من التقارير السابق الإشارة إليها الصادرة عن موقع جوجل في معرفة أماكن التجمعات، ومدى تحقق التباعد الاجتماعي بوسائل النقل المختلفة خاصة خلال ساعات الذروة. كما يُمكّن ذلك أيضًا من معرفة الأماكن أو المناطق التي يتردد عليها مختلف الأفراد لا سيما حالات التكدس، بما يمكّن المسئولين في النهاية من اتخاذ القرارات المناسبة والمراعية لإجراءات الصحة العامة والاحتياجات الأساسية للمجتمع.

١

كورونا تضرب السياحة حول العالم

بيانات وإحصائيات

1 كورونا تضرب السياحة حول العالم

في ظل أزمة انتشار فيروس كورونا، يعد قطاع السياحة أكثر القطاعات تأثرًا بالجائحة، وبينما يستمر تعليق الطيران بين مختلف دول العالم، تتزايد خسائر السياحة حول العالم. لقد تعرض قطاع السياحة العالمية لأزمات كبيرة من قبل، خاصة في عامي ٢٠٠٣، وقت انتشار فيروس سارس، و٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية العالمية؛ لكن يبدو أن أزمة كورونا ستكون أكثر وطأة بكثير بكل ما مر بقطاع السياحة من قبل، وأن التقديرات التي تم نشرها عن أثر هذه الأزمة تبدو متفائلة بالنظر إلى التطورات اليومية لوقائع انتشار الوباء وجهود محاربته. وفي البيانات التالية صورة عن تطور قطاع السياحة والسفر حول العالم على مدى ٢٠ سنة، مع تقديرات منظمة السياحة العالمية لخسائر القطاع خلال عام ٢٠٢٠، وقد تم الاعتماد في الحصول على هذه البيانات على منظمة السياحة العالمية World Tourism Organization.

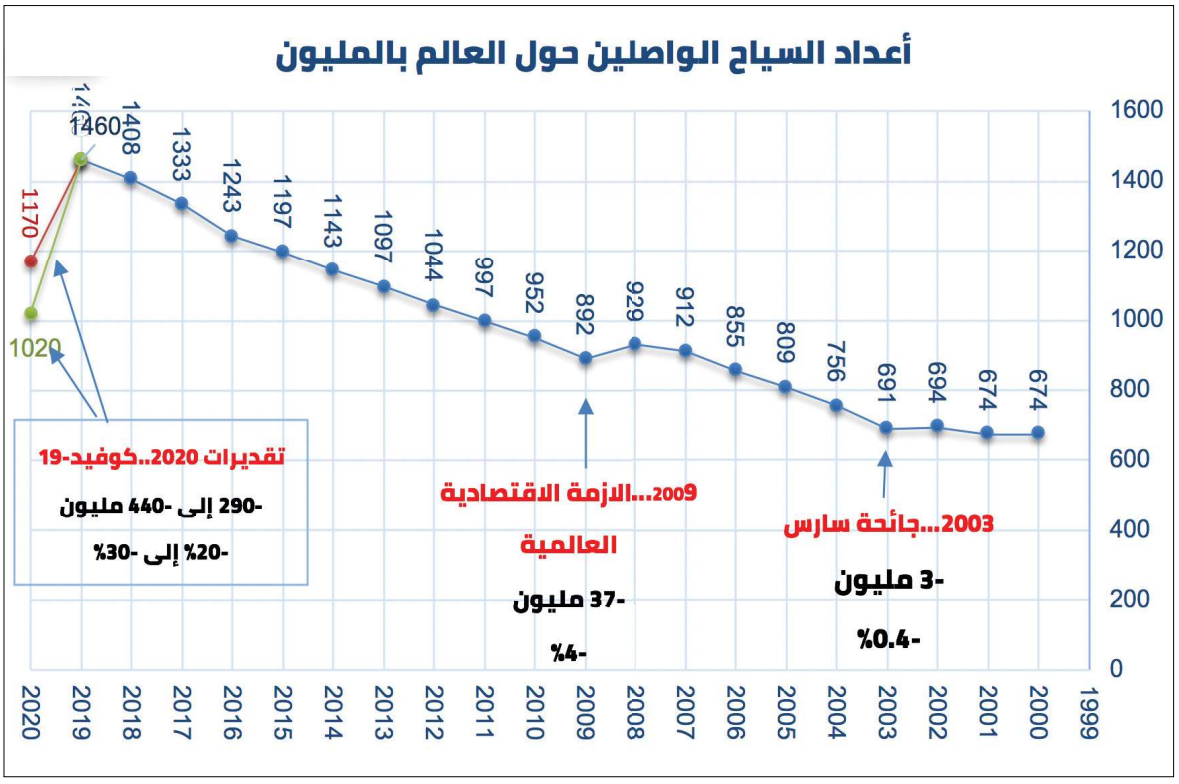

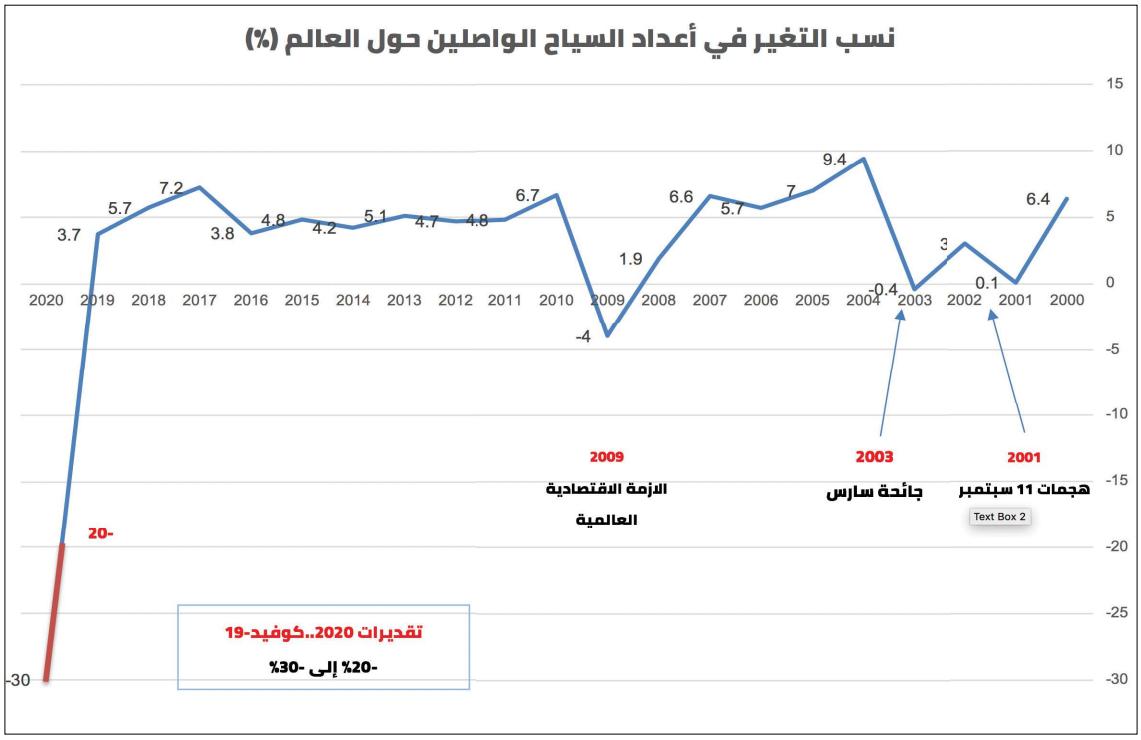
نسب التغير في أعداد السياح الواصلين حول العالم (%)
2009
الأزمة الاقتصادية العالمية
2003
جائحة سارس
2001
هجمات 11 سبتمبر
Text Box 2
20-
تقديرات 2020..كوفيد-19
-20% إلى -30%

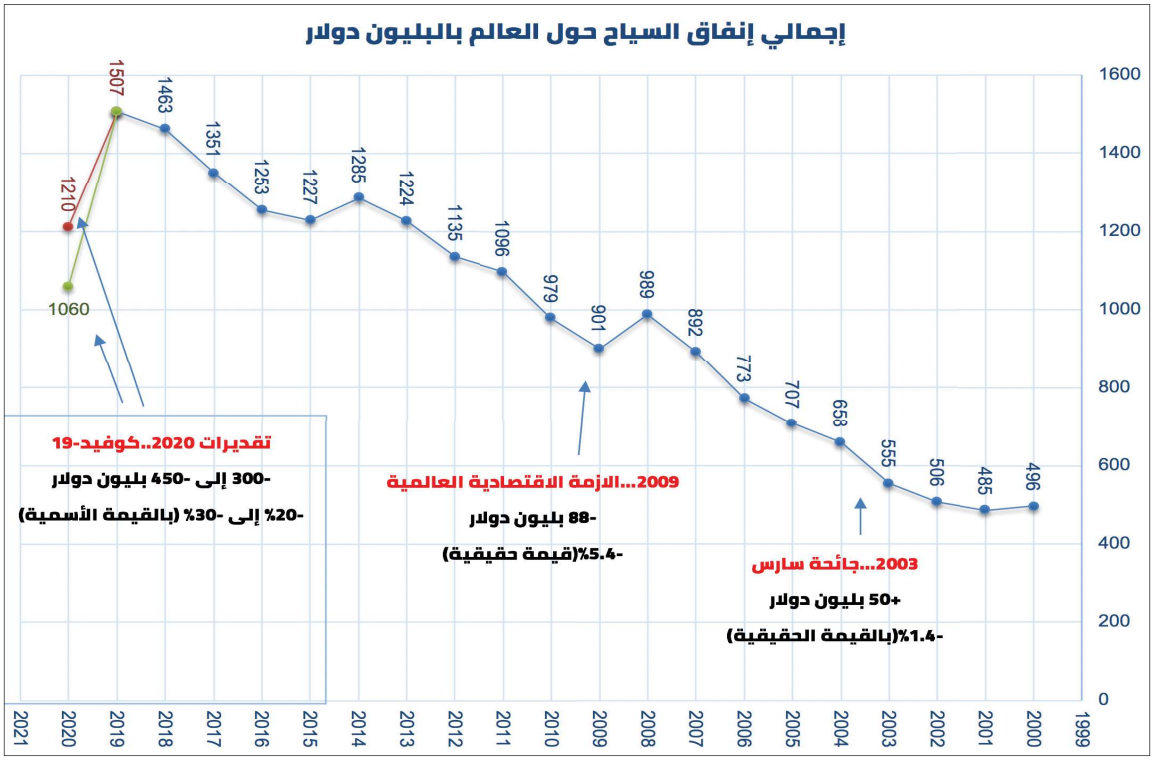
إجمالي إنفاق السياح حول العالم بالبليون دولار
تقديرات 2020..كوفيد-19
-300 إلى -450 بليون دولار
(بالقيمة الأسمية) -20% إلى -30%
2009...الأزمة الاقتصادية العالمية
-88 بليون دولار
(قيمة حقيقية)-5.4%
2003...جائحة سارس
+50 بليون دولار
(بالقيمة الحقيقية)-1.4%

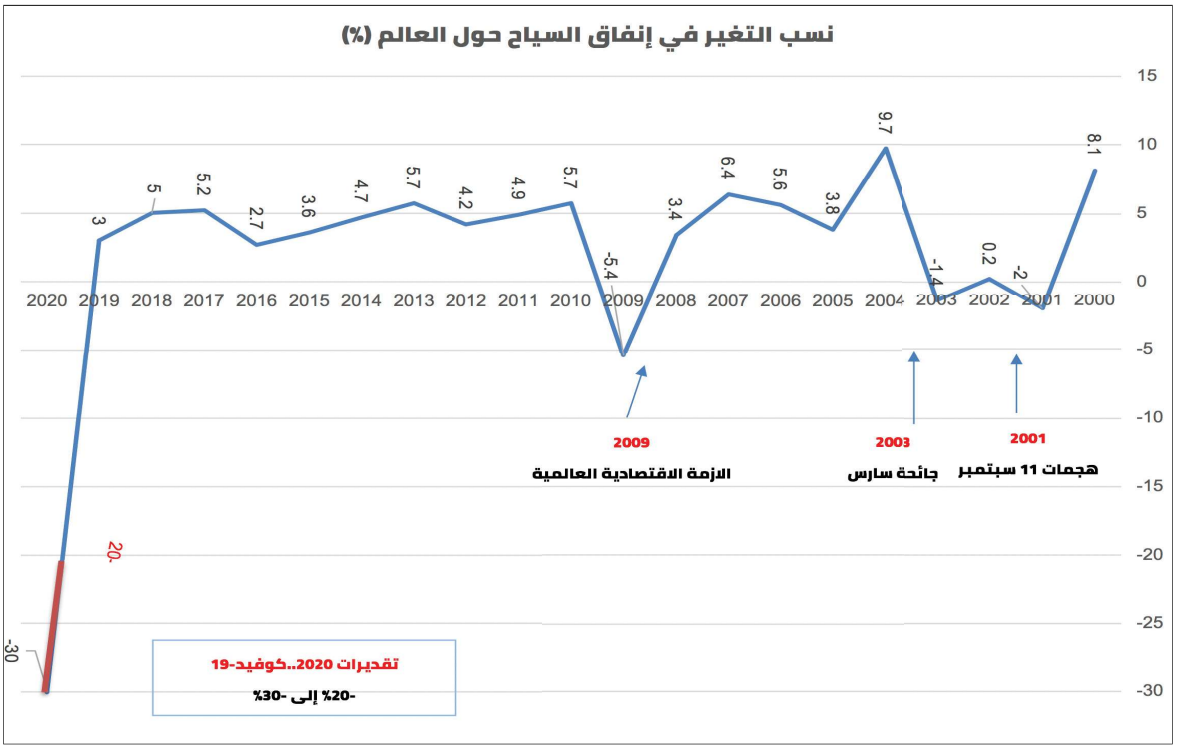
نسب التغير في إنفاق السياح حول العالم (%)
2020 2019 2018 2017 2016 2015 2014 2013 2012 2011 2010 2009 2008 2007 2006 2005 2004 2003 2002 2001 2000
3 5 5.2 2.7 3.6 4.7 5.7 4.2 4.9 5.7 -5.4 3.4 6.4 5.6 3.8 9.7 -1.4 0.2 -2 8.1
-30 20.
15 10 5 0 -5 -10 -15 -20 -25 -30
2009
الأزمة الاقتصادية العالمية
2003
جائحة سارس
2001
هجمات 11 سبتمبر
تقديرات 2020..كوفيد-19
-20% إلى -30%

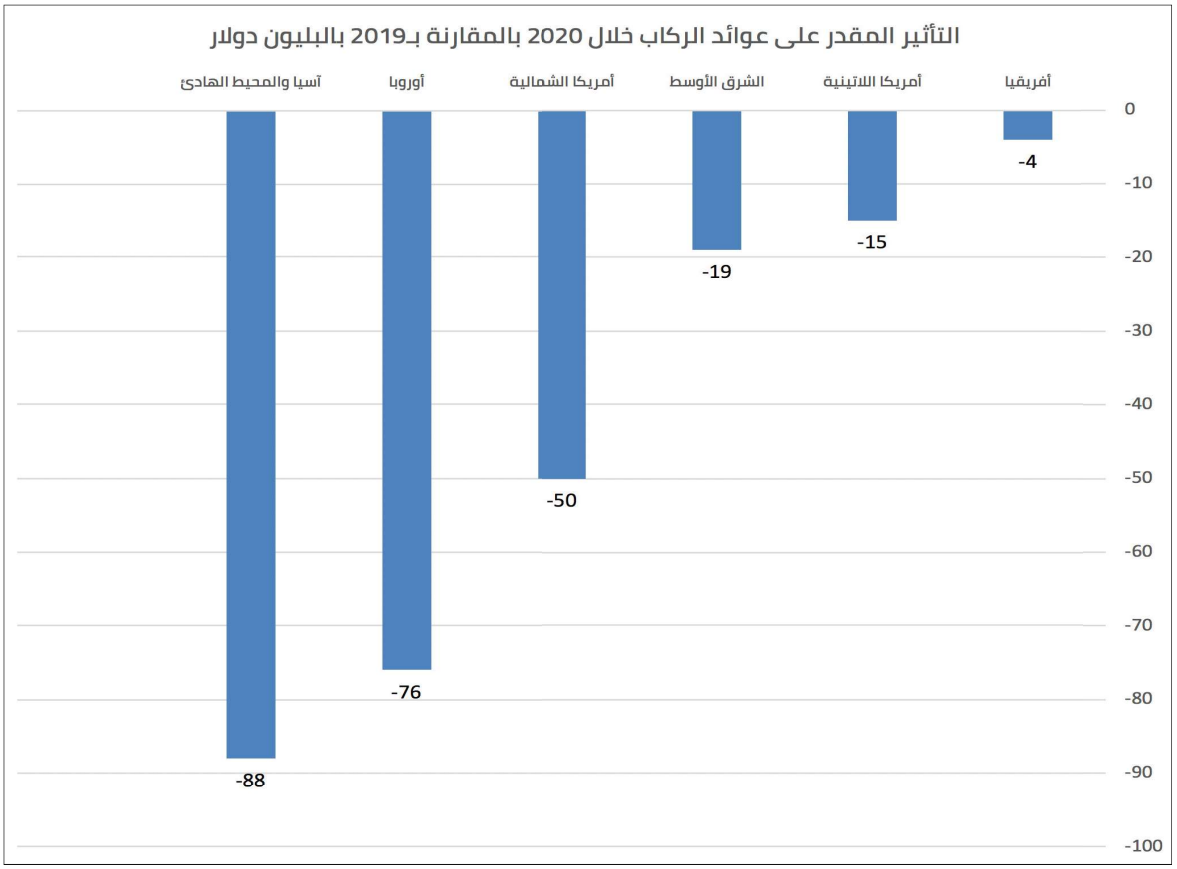
التأثير المقدر على عوائد الركاب خلال 2020 بالمقارنة بـ2019 بالبليون دولار
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا
أمريكا الشمالية
الشرق الأوسط
أمريكا اللاتينية
أفريقيا
-88
-76
-50
-19
-15
-4
0 -10 -20 -30 -40 -50 -60 -70 -80 -90 -100

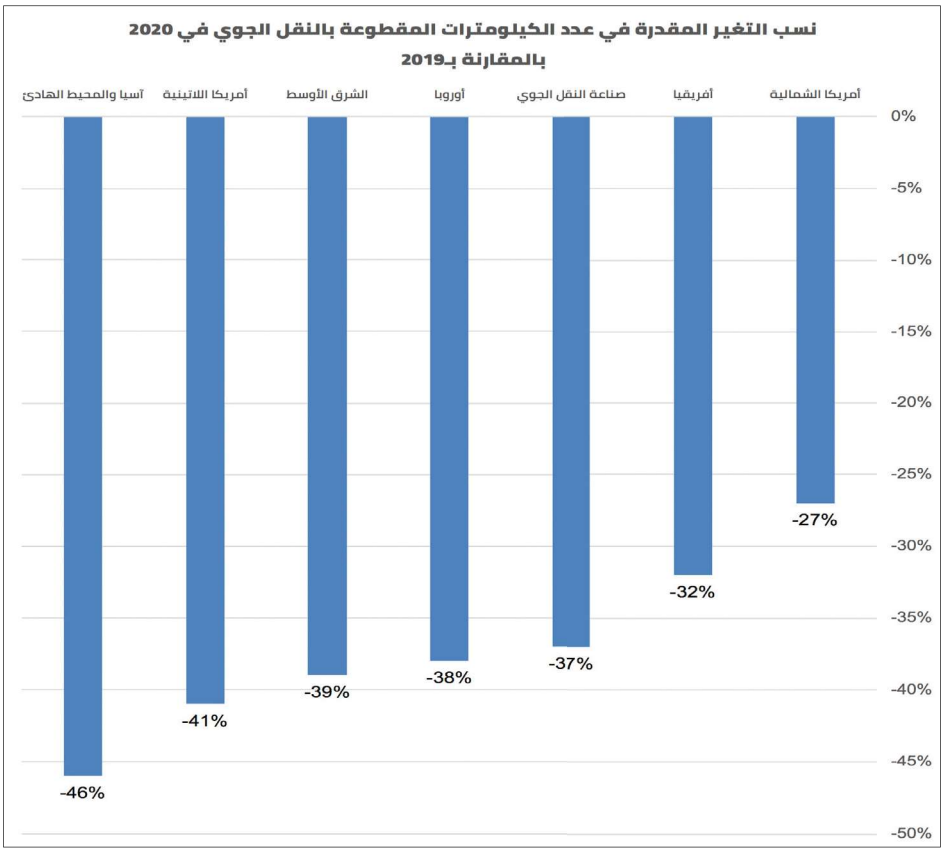

البلدان التي لديها أكثر من 5 آلاف حالة إصابة بـكورونا	نصيب الدولة من إجمالي الركاب الواصلين بالعالم (%)	حصة السياحة من صادرات الدولة (%)	نصيب الدولة من إيرادات السياحة العالمية (%)	نصيب الدولة من الإنفاق السياحي العالمي (%)
الصين	4%	1%	3%	19%
إيطاليا	4%	8%	3%	2%
الولايات المتحدة	5%	10%	15%	10%
اسبانيا	6%	16%	5%	2%
ألمانيا	3%	3%	3%	7%
إيران	1%	5%	0%	1%
جمهورية كوريا	6%	3%	4%	3%
فرنسا	1%	8%	1%	2%
سويسرا	1%	5%	1%	2%
المملكة المتحدة	3%	6%	4%	5%
الإجمالي	34%		39%	53%

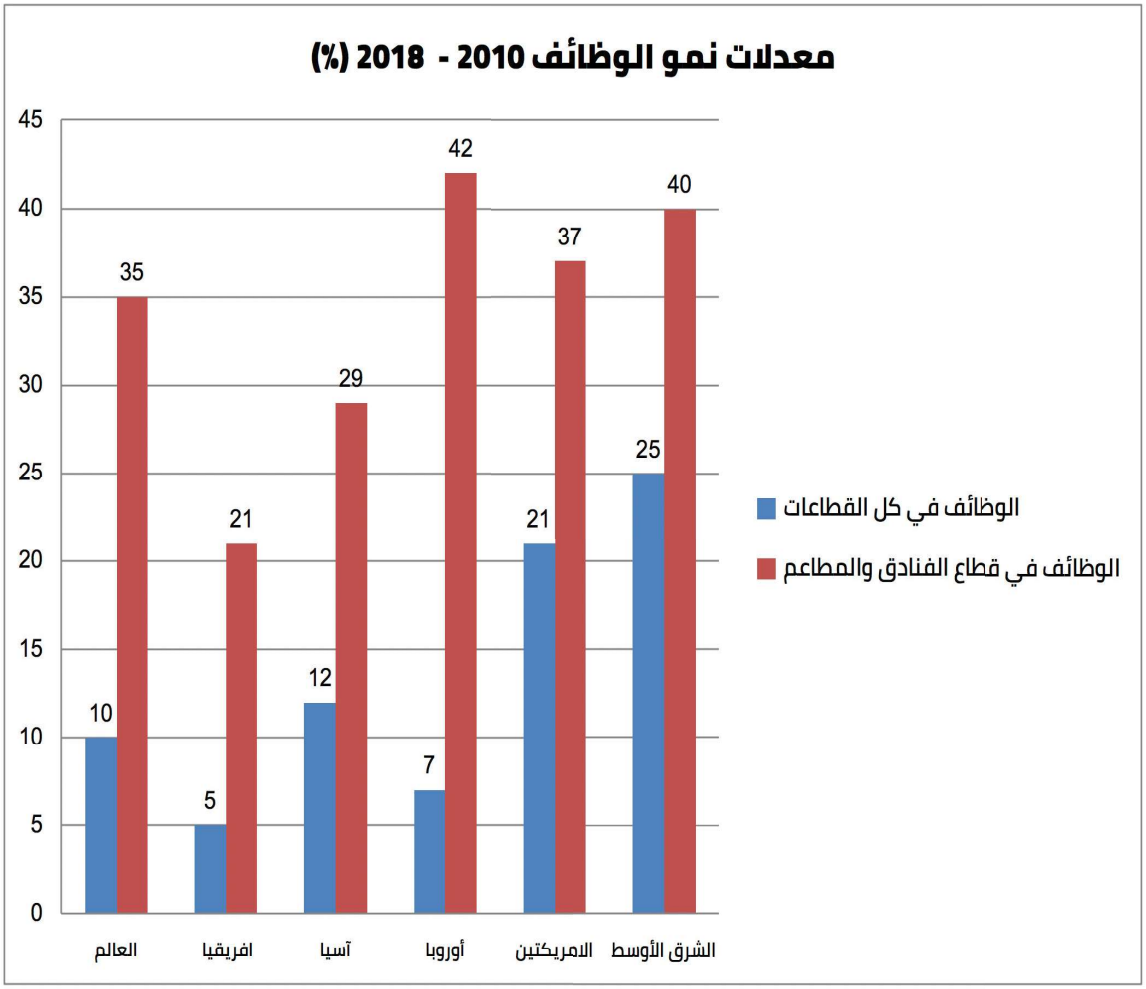
معدلات نمو الوظائف 2010 - 2018 (%)
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
35
21
29
42
37
40
10
5
12
7
21
25
العالم
افريقيا
آسيا
أوروبا
الامريكتين
الشرق الأوسط
الوظائف في كل القطاعات
الوظائف في قطاع الفنادق والمطاعم

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2020

العنوان | 100 شارع الميرغني
مصر الجديدة,القاهرة,مصر

التليفون | +20226905861
+20226905862
+20226905863

/ecsstudies | www.ecsstudies.com